الفائز الثاني:

الدولة ضرورة حدوثا وبقاء في فكر الامام الشهيد الصدر

(بحث تحلیلی)

The state is a necessity for its existence and survival in the thought of the martyr Imam al-Sadr (analytical research)

أ. م. د حميد على راضي الدهلكي

Assit. Prof: Hameed Ali Radhi Aldahalgi, Ph. D جامعة الامام الصادق/ كلية الآداب/ قسم علوم القرآن

Imam Jafaar Al-sadiq university/ College of Atrs-Dep. of Quranic Sciences

Email: hameed. ali@sadiq. edu. iq

الملخص

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَّئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّى أَعْلَمُونَ ﴾ ﴿ البقرة، اية: ٣٠ ﴾

الاستخلاف والدولة مفهومان متلازمان في فكر الشهيد الصدر، فكلاهما منوط بالجعل الالهي الذي أراده الله سبحانه وتعالى للإنسان والنظام الحاكم عليه، وان الاستخلاف يرتكز على مقومين: الاول منهما: هو الفاعل (المستخلف)، وهو الله تعالى الجاعل لتلك الخلافة على الارض والتي اعترضت عليها الملائكة، والثاني: هو القابل (المستخلف)، وهو الإنسان المؤتن على تلك الخلافة، اذ حمل الامانة التي امتنعت كل مخلوقاته على حملها، وتحمل مسؤوليتها لأنه الأجدر.

فمفهوم الدولة مصاحب لمفهوم الاستخلاف، وانه مفهوم إسلامي أصيل والهي يرفض نشوء الدولة تاريخياً وفق الفهم القائم على أساس القوة والتغلب، ويرفض نظرية التفويض الالهي الاجباري، ونظرية العقد الاجتهاعي، ونظرية تطور الدولة عن طريق العائلة وغيرها من النظريات، ويؤمن الشهيد الصدر بأن الدولة ظاهرة نبوية مبكرة، وهي تصعيد للعمل النبوي بدأت في مرحلة معينة من حياة البشرية، فبعد ان تجاوز الناس المرحلة التي كانت تسودها الفكرة، وتوحد بينهم تصورات بدائية للحياة، تطورت خبرتهم الحياتية، ونمت مواهبهم، وازدادت وتنوعت حاجاتهم الإنسانية، ونمت تطلعاتهم نحو المستقبل، وقد أدى فذك الى نشوء الاختلاف والتناقض بين القوي والضعيف، فأصبحت الحياة الاجتهاعية بحاجة الى موازين تحدد وتجسّد العدل، وتضمن الوحدة الإنسانية في إطار سليم، وفي هذه المرحلة تولدت الحاجة الى وجود شكل كيان حاكم ضابط لكل تلك التطلعات والخلافات، فظهرت فكرة الدولة على يد الانبياء التي وضع أسسها وقواعدها الله سبحانه وتعالى.

وتأتي هذه الدراسة متضمنة لمبحثين:

الأول: القراءات المفاهيمية عن نشوء وقيام الدولة في الفكر المعاصر، مع مطالبه.

الثاني: وظائف الدولة ومهامها في مطالب عدة، منها: إقامة العدل، وتحقيق الأمن المجتمعي والاقتصادي، وتحقيق السيادة، وتغليب القانون، وبيان أحكام الشريعة وتطبيقها

والدعوة الى نشر مبادئ الإسلام، والدفاع عنها أمام الشبهات الفكرية والايديولوجية، وأمام الغزو الخارجي، والدفاع عن المظلومين والوقوف الى جانب قضاياهم العادلة وغيرها.

وخاتمة بحث ومصادرها، لدراستنا هذه التي تؤكد على ضرورة الدولة حدوثاً وبقاء من اجل متطلبات الواقع واستشراف المستقبل، من اجل بناء حضاري تسوده قاعدة التوحيد ؛ لتحقيق العدالة الاجتهاعية التي تسود فيها الحرية بأنواعها، والتنمية بأشكالها وتمظهراتها، من اجل بناء المجتمع التوحيدي ؛ والذي سيكون القاعدة للحكم الإلهي الذي وعد الله عباده المخلصين لإستخلاف الارض ووراثتها وحاكميتها. ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرثُهَا عِبَادِي الصَّالِحُونَ ﴾ ﴿الأنبياء: ١٠٥ ﴾.

الكلمات المفتاحية: (الدولة، الاستخلاف، العادلة، الحكم، الصدر).

Abstract

And when your Lord said to the kings, "I am making a caliph in the earth," they said, "I will make someone corrupt in it and shed blood, and we praise your praise and sanctify you. " He said, "I know what you do not know" Surah Al-Baqarah, verse: 30.

Succession and the state are two inseparable concepts in the thought of the martyr al-Sadr, Both are entrusted with the divine making that God Almighty wanted for man and the ruling system on him, and that the succession is based on two components: the first of them: is the actor (the backward), which is God Almighty who makes that caliphate on earth, which was objected to by the angels, and the second: he is the midwife (the backward), which is the person entrusted with that caliphate, as he carried the trust that all his creatures refrained from carrying, and bear.

The concept of the state is accompanied by the concept of succession, and it is an authentic Islamic concept and divine rejects the emergence of the state historically according to the understanding based on force and overcoming, and rejects the theory of compulsory divine delegation, and the theory of the social contract, and the theory of the development of the state through the family and other theories, and the martyr Sadr believes that the state is an early prophetic phenomenon, an escalation of the prophetic work began at a certain stage in the life of humanity.

After people exceeded the stage that was dominated by the idea, and united between them primitive perceptions of life, evolved their life experience, and grew their talents, and increased and diversified human needs, and grew their aspirations towards the future, has led to the emergence of difference and contradiction between the strong and the weak, became social life need to balances determine and The embodiment of justice.

And ensure human unity in a sound framework, and at this stage generated the need for the existence of a governing entity form control for all those aspirations and differences, The idea of the state emerged at the hands of the prophets, whose foundations and rules were laid by Allah Almighty.

This study includes two sections:

First: conceptual readings about the emergence and establishment of the state in contemporary thought, with its demands.

Second: The functions and tasks of the state in several demands, including: the administration of justice, achieving societal and economic security, achieving sovereignty, giving priority to the law, clarifying the provisions of Sharia and its application, calling for the dissemination of the principles of Islam, defending them against intellectual and ideological suspicions, and in front of external invasion, defending the oppressed and standing by their just causes and others.

And the conclusion of the research and its sources, for our study this, which emphasizes the need for the state to occur and survive for the requirements of reality and foreseeing the future, in order to build a civilized rule of monotheism.

To achieve social justice in which freedom of all kinds prevails, and development in its forms and manifestations, in order to build a monotheistic society, which will be the basis for the divine rule that God promised His faithful servants to succession, inherit and govern the earth. "We have written in the Zabur after the Dhikr that the land will be inherited by my righteous servants". Surah Al-Anbiya, verse (105).

Keywords: (state, succession, justice, governance, Sader).

مفهوم الدولة

اهمية البحث:

تأتي اهمية موضوع البحث للاسباب الاتية:

- ١) تعد الدولة ضرورة استدعتها الظروف واقرها الواقع، فهي بحاجة الى فكر ونظر.
- ٢) ان الدولة كيان حي، يتأثر بنشأة الولادة واستمرارها ورعايتها، فبقدر ما هي كيان قابل للنمو والتطور والتغير استجابة لمتطلبات الواقع، واستشراف المستقبل، هي في الوقت ذاته تتأثر بظروف المحيط وتقلباته وقد تضعف وتموت وتندثر؛ لهذا عليها ان تتجاوز قوالبها الجامدة ونمطيتها المحدودة في التشكيل والارادة والحكم وان تخضع لقانون المراجعة دوماً، والا تتراجع.
- ٣) حركية الدولة وشمولها وانفاتحها على كل طبقات المجتمع ورعايتهم لضمان حقوقهم وتحديد واجباتهم.

منهجية الدولة

اعتمدت المنهج الوصفي والتحليلي، بعرض الآراء والنظريات وتحليلها والمقارنة بينها، وصولاً الى الدولة الإسلامية المختارة التي نراها الانجع كدولة دينية ايديولوجية لها استمرار واستصحاب بدولة النبي تأسيساً وبدولة علي النهاء تنفيذاً، واستشرافها بدولة الامام المهدي الموعودة.

هيكلية البحث

تضمن البحث ملخصاً باللغتين العربية والانجليزية، ومقدمة، ومبحثين، اذ تضمن المبحث الاول: قراءات مفاهيمية عن نشوء وقيام الدولة، مع مطالبها. وتضمن المبحث الثاني: الدولة الإسلامية ووظائفها. وخاتمة البحث مع هوامشه ومصادره.

مقدمة

يعد وجود الدولة ضرورة في حياة الشعوب والأُمم، لأنها حافظة وراعية لحقوق الأُمة والمدافعة عن منافعها ومصالحها واقتصادها وغيرها، وهذا امر تقبله الطباع السليمة، ويحكم بضرورتها العقل السليم، بل ان الحكومة الجائرة ايضاً مع ما فيها من الشر والفساد خير من الفتنة والهرج والمرج، وغياب السلطة والقانون، فعن امير المؤمنين قال: (وال ظلوم غشوم خيرٌ من فتنة تدوم)(۱). وفي معرض رده على كلام الخوارج عندما قالوا: لا حكم الا لله، أجابهم قائلاً: (هؤلاء يقولون، لا إمرة الا لله، وانه لا بدُ للناس من أمير برِّ أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع فيها الكافر)(۱).

ولا يريد الامام على علي تبرير امارة الفاجر وبيان مشروعيتها، فهي ليست مشروعة قطعاً، بل يريد تقدمها عقلاً عند التزاحم بين الفتنة والهرج اذا دار الامر بينها، فتقدم حكومة الفاسق بدلاً عن الوقوع في الفتنة ولوازمها. كما نلاحظ ايضاً، إنَّ الإنسان مدني بطبعه وله حاجاته وطلباته، ويعيش وسط المجتمع الذي يحتاج الى حكومة عادلة حافظة لحقوقه وراعية لمصالحه، لاسيها وان الإنسان جبل بطبعه وكيانه على شهوات وميول وغرائز مختلفة، كحب الذات والمال، والجاه، والحرية المطلقة في كل ما يريده ويهواه، وكثيراً ما يستلزم ذلك التزاحم والتضارب في الافكار والاهواء، ويلازم ذلك الجدال والصراع، وتحتم الحاجة الى قوانين ومقررات ضابطة ورادعة، والى قوة منفذة لها، تمنع التعدى والتجاوز على حقوق الاخرين، ولا يقوم بهذا الدور الا بوجود دولة عادلة لها وظائفها لكي تنفذها لتحقيق اهدافها وغاياتها، بل ان الدولة ضرورة حتى لو تكامل المجتمع وتحقق الرشد الاخلاقي لجميع افراده، وحصل الايثار والتناصف بينهم، اذ تبقى هذه الضرورة لهذه الدولة لمزاولة مهامها وتحقيق مصالح الأمة العامة وسد حاجاتهم في ارزاقهم، وامورهم الصحية، والتعليمية، والخدمية، والامنية، وحتى الكمالية، وغيرها، ولا يتم هذا الا بوجود الدولة حدوثاً واستمرارها بقاء، ولا يختص هذا بعصر دون عصر ولا بظرف دون اخر، وهذا الامر واضح وبيّن، بخلاف من يدعى بعدم ضرورة الدولة عند تناصف افراد الأُمة، وارتفاع التظالم بينها، أو عندما ينتفي الاختلاف الطبقي فلا تعد الحاجة الى اهمية الدولة، فهو كلام احلام مجانب للواقع وللحقيقة، فالدولة ضرورة على كل حال، وهي أحد غايات الانبياء وسعيهم الدائم لتحقيقها منذ بدء الخليقة والي يومنا هذا.

⁽١) موسوعة احاديث اهل البيت، الشيخ هادي النجفي، ٨/ ٢٩٤، ح: [٢٠٠٤] ٣٨.

⁽٢) نهج البلاغة، عبده، ١/ ٨٧ لح ٨٢، خطبة ٤٠.

«المبحث الأول»

المفاهيم العامة عن نشوء الدولة

تمهيد

الدولة لغةً: الدَولة: (بالفتح) في الحرب، أن تدال إحدى الفئتين على الاخرى، الدُولة: (بالضم) في المال، يقال صار الفيئ دُولة بينهم أي يتداولونه مرة لهذا، ومرة لهذا، والجمع دولات ودول(۱).

وقيل: الدولة العقبة في المال والحرب سواء (٢).

والدولة: اسم الشئ الذي يتداول، والدول الفعل والانتقال من حال الى حال، أو هي انقلاب الزمان من حال البؤس والشر الى حال الغبطة والسرور (٣).

الدولة اصطلاحاً: تعرف الدولة على انها كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل في مجموعة من الافراد الذين يقيمون على ارض محددة ويخضون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي تفرضه سلطة عليا تتمتع بحق استخدام الدعاية للتأثير على عواطف وسلوك الجماعة لتحقيق هدف عام معين، والدولة هي الصورة المعاصرة للمجتمع، وهي عبارة عن فكرة استقرت في الذهن، ولا يمكن لأحد إنكارها على الرغم من ان أحداً لم يرها أو يسمعها(1).

ومن خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي نستنتج ان الدولة كمصطلح هي شيء يتغير وينتقل من حال الى حال، ولا يستقر ويدوم، سواء اكان ذلك في الحرب أو المال، ولعل تسمية الدولة بهذا الاسم جاء مراعاة لهذا المعنى، لأن زمام الامر لا يكاد يقر عند احد حتى ينتقل الى غيره، أو لان الدولة نفسها صائرة في طريق الزوال لتحل محلها اخرى تقام على انقاضها والامر دواليك، وتعد الدولة في واقعنا الحاضر كيان مستقل وشخصية قائمة بذاتها، لها وجودها، وارادتها المتميزة عن اشخاص الأفراد الذين يمثلونها، لهم وجودهم وسلطتهم التي

⁽١) لسان العرب، ابن منظور، المجلد الاول، ١٣٤١.

⁽٢) المصدر نفسه.

⁽٣) تاج العروس، الزبيدي، ١٤/ ٢٤٥.

⁽٤) موسوعة ويكيبديا الحرة www. wikipidia. com.

تتنوع اشكالها، وتحمل على عاتقها العديد من المهام والوظائف، لهذا كان الإنسان وما زال يبحث عن تحقيق نظام سياسي يحقق العدالة والمساواة والسعادة لمواطنيه، من هنا اهتم علماء الدين والاجتماع، والاقتصاد، والفلاسفة، وفقهاء القانون، ومنظرو السياسة في اسهاماتهم الفكرية والتنظيرية من اجل بلورة مفهوم الدولة، وفق متبنياتهم العقلية أو الايديولوجية أو السياسية؛ لهذا تعددت المفاهيم عن الدولة وفق السياق والمنطق المتبنى من قبل اصحابه، ونقتصر على ذكر بعض المفاهيم واهمها في المطالب الاتية:

المطلب الاول: المفهوم الاجتماعي للدولة

يعد المفهوم الاجتهاعي للدولة اكثر المفاهيم واقعية؛ لانه يرتبط مباشرة بالوقائع والأحداث التي وجدت بسبب وجود الدولة، في حين ترتبط بعض مفاهيم الدولة الاخرى بالتصورات في ذهن اصحابها مقترنة باجراءات تهدف الى تطبيق هذه التصورات، كالمفهوم السياسي والفلسفي والقانوني عن الدولة.

كما ويعد المجتمع اساس الدولة مهما اختلفت حيثياتها وأنهاطها؛ لان الدولة ضرورة تفرضها متطلبات الواقع، وحاجة المجتمع لتنظيم اموره على افضل ما يكون؛ ومن هنا كان مفهوم الدولة مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بالجانب الاجتهاعي، وهنالك من يرى ان الدولة بنية من بنى المجتمع؛ لأنها جزء من البنى الاجتهاعية التي هي: (احكام وقوانين اجتهاعية مدونة أو متعارف عليها تحدد سلوكية واخلاقية الافراد وترسم أنهاط علاقاتهم وتفاعلاتهم الاجتهاعية، وتضع ايديولوجية المجتمع وأسس نظامه الكلي وفروعه الجانبية وتضم انهاط علاقات اجزائه بعض)(۱).

ان المفهوم الاجتماعي للدولة مرتبط بالحاجة الاجتماعية للتنظيم وإيجاد الحلول للمشكلات التي تعترض طريق المجتمعات، وعليه ان الدولة ليست شكلاً سلطوياً طبيعياً وجد بوجود المجتمعات؛ لان الدولة ظهرت في سياقات تاريخية مرت بها المجتمعات، وهذه السياقات التاريخية (هي التي كانت محل اختلاف بين الباحثين وليس لزوم قيام الدولة نفسه، الامر الذي يعني ان الدولة نتاج اجتماعي بالدرجة الاساس، جاء في نهاية عمل تاريخي طويل في مجال التمايز الاجتماعي)(٢).

⁽١) البناء الاجتماعي والطبقية، د. احسان محمد الحسن، ص ٩.

⁽٢) علم الاجتماع السياسي، فيليب برو، ص ٧٦.

ان الدولة عبارة عن شكل متطور من اشكال الاجتماع الإنساني، فإنَّ وجودها يفترض وجود جماعة تعيش على ارض ولها حكومة، وهذا الشكل من المجتمعات قديم قدم التشكل الاسري لدى الإنسان، الأِّ انه تطور مع تطور المجتمع، وكان الغرب مسرحاً لانبثاق اشكال الدولة الحديثة فقد (اظهر أنموذج الدولة في أوربا لدى الخروج من الاقطاعية، ورفع تدريجياً الى مستوى الصورة الانموذجية لمعظم اشكال التنظيمات السياسية، وساهمت ضغوط الحياة الدولية في تثبيت هذا الانموذج، ونشره في ارجاء واسعة من العالم)(۱).

لقد تبلور هذا المعنى ليعبر عن وجود كيان يضم جماعة من الناس مقيمة في إقليم، ولها شخصيتها المعنوية، وخاضعة لنظام الحاكم واستقلالها السياسي، المعبر عن تماسكها الاجتماعي (الذي بدء بولاء للجماعة يدعمه الخوف من الاعداء، نما بعمليات بعضها طبيعية، وبعضها مقصودة، حتى وصل الى التكتلات العظيمة التي نعرفها اليوم بالأمم)(٢).

ففي المرحلة البدائية للمجتمع كان الولاء للجهاعة يدعمه الولاء للزعيم اولاً، الا ان تطور المجتمع تجاوز هذا الشكل البدائي الذي لم يعد مستجيباً لمتطلباته وتطلعاته، ما اقتضى ادارة اكثر تطوراً؛ لان المجتمع السليم والتقدمي يجتاج الى سلطة اشراف مركزية لادارة شؤونه ورعاية مصالحه؛ لكي لا تعم الفوضى، فبادر افراد المجتمع افراداً وجماعات نحو تحقيق سلطة حاكمة (٣).

فالدولة ضرورة اجتهاعية تكونت بسبب الظروف الموضوعية والعوامل الضاغطة، إذ الإنسان مدني بطبعه، فهو يحب ذاته ولا يحب المجتمع، ولكنه يخاف العزلة، فيتحد مع غيره، توخياً للخطر، ونتج عن هذا الاتحاد والاجتهاع مجتمع نشأت وتنامت معه متطلباته، مما ادى الى (ظهور الدولة والرؤساء الذين امسكوا أزمّة حكمها، فبالقوة والجبروت فرضوا وجودهم)(4).

⁽١) الدولة واشكالية المواطنة، د. سيدى محمد ولد ديب، ص ٣١.

⁽٢) السلطة والفرد، برتداند رسل، ص ٢٦.

⁽٣) يُنظر: المصدر نفسه، ص ٢٧، ص ١٠٨.

⁽٤) قصة الحضارة، ول ديورانت، ١/ ٣٩.

المطلب الثاني: المفهوم السياسي للدولة

من المفهوم الاجتهاعي لنشوء الدولة وضرورتها، وتطور المجتمع وتنامي حاجاته وتطلعاته، انبثقت صفة الدولة السياسية، وقد عرفت بتعاريف عديدة تتشابه في مضمونها، رغم اختلاف الفاظها، اذ عرَّفها فايبر (بأنها مؤسسة سياسية ذات طابع مؤسساتي، تطبق ادارتها الانظمة من منطلق إحتكار الاكراه المادي الشرعي على اقليم معين لأن سيادة الدولة تنتج من قدرتها المتمثلة في اجهزتها الادارية والسياسية والامنية على ممارسة احتكار العنف المادي والرمزي المشرع)(۱).

وقد بدت هذه الصفة السياسية اكثر وضوحاً وتطرواً وصولاً الى الدولة الحديثة التي اقترنت بتطور رؤاها الفكرية كذلك اذ (ارتبط ظهورها بمجموعة تحولات، وقد طبعت دخول المجتمعات، خصوصاً الغربية في افق الحداثة السياسية، التي تميزت بالتقاء عناصر تقنية واقتصادية وسياسية، ترجمت عملية عقلنة المجتمعات، وقد اعتمدت التحولات على العقلانية والفردية)(۱).

وعليه نلاحظ ان التحولات التي رافقت مسار تطور الدولة اثبتت ان الدولة ضرورة اجتهاعية اولاً، وتتشكل وفق رؤية فكرية ثانياً، وقد رافقت العقلانية نشوء الدولة منذ بداية التاريخ من اجل التنظيم واكتشاف اسهل الطرق لتحقيق الاهداف، رغم انها عقلنة جزئية ومهددة تظهر في عهد ما وتختفي في غيره، ولكن هذا القدر من العقلانية جعل (ماكس فييبر) يقر بوجوده بشكل مفرط في الدولة الاوربية التي جعلت من العقلانية قيمة الدولة الاساسي، فهي عقلانية ذات معنى اقتصادي لدى الدول الاشتراكية، وذات معنى قومي عند الدول الرأسالية (۱۳).

ان المجتمع البدائي الذي تحكمه عادات بدائية وعلاقات اجتماعية محدودة، بدأ يتطور وفق ازدياد حاجاته ورغباته، الامر الذي يؤدي الى التزاحم والتنافس في الحصول على مكتسباته وضمان حاجاته الضرورية المكتسبة واخرى بدأ يتطلع عليها، الامر الذي جعل هنالك احتكاك بينه وبين غيره، وتحول من تنافس الى تصارع، وتابع ذلك نموه الفكري

⁽١) الدولة واشكالية المواطنة، مصدر سابق، ص ٣٥.

⁽٢) يُنظر: المصدر السابق، ص ٣٢.

⁽٣) يُنظر: مفهوم الدولة، الدكتور عبد الله العروي، ص ١٠٢.

وتطوره السياسي، حتى وصل مبلغاً الى ضرورة وجود السلطة التي تمثل الدولة لحماية وصيانة وسيادة حقوقه، من هنا نخلص الى احد تعاريف مفهوم الدولة السياسية وهي (الكيان السياسي والاطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والنظام لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، بحيث تعلو ارادة الدولة شرعاً فوق إرادة الافراد والجماعات الاخرى في المجتمع، وذلك من خلال امتلاك اصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الاكراه)(۱).

وبعد ان بينا ان الدولة ضرورة اجتهاعية وهذا يمثل ضلعها الاول، وتدار وفق رؤى سياسية وهذا يمثل ضلعها الثالث، لترسوا الدولة على اضلاع المثلث، وقد عرَّف الباحثون الدولة بأنها: (كيان سياسي ذات شخصية اعتبارية يتعامل معها القانون كحجة صالحة لتحمل الواجبات واكتساب الحقوق)(٢).

كما ان خبراء القانون الدولي يرون ان الدولة في حقيقتها: (ظاهرة اجتماعية مسلطة على ارض الواقع السكاني والجغرافي مضافاً اليها عوامل تنظيمية واقتصادية وسياسية)(٣).

ولكي تحتفظ الدولة بهويتها لابد ان تكون لها قوانين تحكمها، اذ هوية الدولة القانونية تتضح بانها تلك (الدولة التي يحكم القانون نشاط السلطة فيها كما يحكم الافراد)(1).

ولما كان الإنسان مدني بطبعه، اجتهاعي بمعشره، ميال للالفة والاجتهاع بحسب فطرته المودعة في نفسه، فإنَّ الشهيد الصدر تُنتَّ يرى ان مفهوم الدولة ما هو الا: (ظاهرة اجتهاعية اصيلة في حياة الإنسان؛ لان الإنسان اجتهاعي ومدني بطبيعته، ومغروس ذلك في فطرته، وقد نشأت هذه الظاهرة على يد الانبياء ورسالات السهاء، واتخذت صيغتها ومارست دورها السليم في قيادة المجتمع والإنسان وتوجيهه من خلال ما حققه الانبياء في هذا المجال)(٥).

⁽١) مو سوعة السياسة، د. عبد الوهاب الكيالي، ٢/ ٧٠٢.

⁽٢) الثقافة السياسية الإسلامية، هاشم ناصر الموسوى، ص٥٠.

⁽٣) القانون الدولي العام، د. عبد الباقي نعمة عبد الله، ص ١٤٣.

⁽٤) الثقافة السياسية الإسلامية، مصدر سابق، ص ٦١.

⁽٥) لبنة مقترحة لدستور الجمهورية الإسلامية في العراق، مكتب المرجع الديني كاظم الحائري، ص١٠.

المطلب الثالث: المفهوم الايديولوجي للدولة:

بعد ان بينا ضرورة الدولة اجتهاعياً وسياسياً وقانونياً، نلاحظ ان الدول قد تمظهرت باشكال مختلفة، ونمطيات متعددة، وفلسفات متباينة، وعلى اثر ذلك انقسمت الدول الى دول ايديولوجية، واخرى غير ايديولوجية، نحاول الاطلالة عليهها بشكل مختصر لما يقتضيه من متطلبات البحث، ونقول: ان الايديولوجية هي: النظام الفكري والعقائدي الشامل للأفكار النظرية والعملية، كها انها تعرف (نسق من الافكار السياسية والخلقية والجهالية والدينية، فهي فلسفة يقتصر هما على دراسة المعاني والمضامين المؤسسة للنظريات)(۱).

وتفرعت من الدول الايدولوجية دول كافرة نذكر بعضاً منها إختصاراً.

اولاً: الدولة الليرالية Liberalism

الليبرالية مفهوم سياسي معاصر وتعني (مذهباً أو حركة وعي اجتهاعي سياسي داخل المجتمع تهدف لتحرير الإنسان كفرد وكجهاعة من القيود السلطوية الثلاثة - السياسية والاقتصادية والثقافية - وقد تتحرك وفق اخلاق وقيم المجتمع الذي يتبناها) (٢)، وبسبب اضطهاد الكنيسة للأفراد ووقوفها الى جانب الملاك والاقطاعيين ودعمهم في تعذيب عبودية الفرد، جاءت الليبرالية لتحرير الفرد واستقلاليته، والتزام الحريات الشخصية، وحماية الحريات السياسية والمدنية، وتأييد النظم الديمقر اطية الرلمانية، والاصلاحات الاجتهاعية (٣).

وبسبب الظلم الكنسي وتدخله في كل مرافق الحياة، قامت الثورات الكبرى في القرنين السابع عشر والثامن عشر كالثورة الانجليزية (١٦٨٨م)، والامريكية (١٧٧٣م)، والفرنسية (١٧٨٩م)، وما نتج عنها من نظم سياسية ليبرالية تبلورت معالمها في القرن التاسع عشر بوضوح، وكانت هذه الثورات تهدف الى إعطاء الحرية للفرد كقانون طبيعي يحكم الافراد بحكم يضمن حقوقهم الطبيعية ولا يجوز التصرف بها والتعدي عليها(١٠٠٠).

⁽١) يُنظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ١/ ٥٦٨؛ المعجم الفلسفي، مراد وهبة، ص ٩٧.

⁽٢) (ليبرالية)، مقال منشور على موقع الموسوعة الحرة ويكبيديا (Wikipidia)، ص١.

⁽٣) يُنظر: المصدر نفسه.

⁽٤) كيف تسللت الليبرالية الى العالم الإسلامي، سليهان بن صالح الخراشي، مقال منشور على موقع صيد الفوائد الالكتروني www. saaid. net. p3.

......الدولة ضرورة حدوثا وبقاء في فكر الامام الشهيد الصدر

ويؤمن الليبراليون ان المجتمع مكلف بحماية الحقوق الفردية وعدم وضع القيود عليها تحت أي ذريعة وان: (المعيار في الحكم على الفعل والسلوك هو معيار علماني لا صله له بالدين)(١).

ثانياً: الدولة القومية Patriotism

يعد مفهوم القومية محركاً جذرياً للقوى السياسية التي حاربت الاقطاعيات الاوربية في القرون الوسطى، وبفضلها تقوضت الامبراطوريات الاستعمارية، ثم امتد مفهوم القومية ليشمل افريقيا واسيا في القرن العشرين الذين ظهرت فيه دور القوميات واتحادها خاصة بعد سيادة مبدأ حق تقرير المصير القومي اثر مؤتمر السلام عام ١٩١٩م (٢٠).

وارتبط المفهوم السياسي للقومية بمفهوم الأمة من حيث الانتهاء الى أمة محددة، والأمة هي الشعب، وفي الهوية السياسية الخاصة التي تجمع افراده روابط موضوعية وشعورية وروحية متعددة تختلف من شعب لآخر، مثل اللغة، والعقيدة، والمصلحة، والتاريخ، والحضارة، وفي ما يسمى بالعالم الثالث اصبحت القومية ثورة من اجل الكرامة والنهضة الحضارية، ومحركاً تحريرياً وعاملاً من عوامل مقاومة المستعمر وحالة التخلف والاستغلال التي خلفها في المستعمرات السابقة (٣).

اما مفهوم القومية العربية فيمثل (حركة سياسية تهدف الى تحقيق استقلال الشعب العربي، استقلالاً تاماً وبعث الحضارة العربية، وتحقيق الوحدة بين الاقطار العربية لتشكل الأُمة العربية دولة واحدة)(1).

ثالثاً: الدولة الشيوعية Communisme

عرّفت الشيوعية انها: (مجموعة افكار ورؤى وعقائد اشتراكية ثورية ماركسية تنادي بضرورة وحتمية اطاحة النظام الرأسهالي واقامة مجتمع المساواة والعدل في اطار أُممي مرتكزه على الملكية العامة لوسائل الانتاج وخالٍ من التمييز الطبقي والاجتهاعي)(٥).

⁽١) يُنظر: المصدر نفسه، ص ٣٠.

⁽٢) د. عبد الوهاب الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٤/ ٨٣١.

⁽٣) المصدر نفسه.

⁽٤)م. ن٤/ ٢٣٨.

⁽٥) موسوعة السياسة، د. عبد الوهاب الكيالي، ٣/ ٥٣٤.

وان منطلقات الشيوعية تدعو الى حتمية وضرورة عقيدتها (لا بالاستناد الى مثال اخلاقي أو حالة دينية أو ضرورة فكرية عقلانية، بل بالأشياء (الاستناد) الى اساس التحليل العلمي للحركة الحقيقية للمجتمع الرأسمالي ولتناقضاته الداخلية)(١).

ويعد (كارل ماكس) اليهودي الالماني (١٨١٨-١٨٨٩م)، الواضع للأسس الفكرية للشيوعية وساعده في نشر افكاره صديقه فردريك انجلز (١٨٦٠-١٨٩٥م)، ولعل اهم ما توصلا اليه (إنكار وجود الله تعالى، وكل الغيبيات والقول: بأنَّ المادة هي اساس كل شيء، وشعارهم نؤمن بثلاثة ماركس ولينين وستالين، ونكفر بثلاثة الله، الدين، الملكية الخاصة) (۱۱)، وهم يزعمون ان الاخلاق نسبية، وهي انعكاس لآلة الانتاج، ويعتقدون بان لا آخرة، ولا عقاب، ولا ثواب في غير هذه الحياة الدنيا، كما انها تنكر الروابط الأسرية وترى فيها دعامة للمجتمع البرجوازي وبالتالي لابد من ان تحل محلها الفوضي الجنسية (۱۱).

المطلب الرابع: اشارات نقدية لمفهوم الدولة الايديولوجية

لمقتضيات البحث ولتوخي الاختصار، نقف مع اشارات نقدية عن الدول التي تنطوي تحت مفهوم الدولة الايديولوجية ونقول:

اولاً: ان الدولة الإسلامية ايديولوجية كما سنوضح (في المبحث الثاني)، وهي على الضد تماماً من الدولة الايديولوجية غير الإسلامية بكل اشكالها، اذ نرى ان مفهوم الدولة في الفكر السياسي الإسلامي يقعّد على عقيدة الإسلام ومبادئه الاساسية في بناء الدولة ونظريتها السياسية الكاشفة عن هويتها العقدية، ونظرتها الفلسفية الى الكون والإنسان والحياة، فدولة الإسلام توصف بانها دولة ذات (مبدئية وصفة عقيدية تكتسبها من القاعدة الفكرية التي تقوم عليها وتمنحها التسمية والنوعية السياسية) (أ)، اذ نلاحظ ان الدولة الإسلامية لها ركيزة وقمة، اذ تنبثق الدولة عن الأمة وترسم علاقاتها داخل أطر المجتمع، ويشكل قمة الهرم التعاليم الإسلامية المقدسة والصادرة من الله سبحانه، وتنزل كنسغ نازل من القمة الهرمية الى

www. Islapedia. com p2.

⁽۱)م. ن، ۳/ ٥٣٥.

⁽٢) كتاب موسوعة الاديان والعقائد (الشيوعية)، منشور على الموقع الالكتروني

⁽٣) م. ن ص٦.

⁽٤) الثقافة السياسية الإسلامية، هاشم ناصر الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص٠٥.

القاعدة البشرية التي تتلقى تعاليمها ومعارفها من قمة الهرم الرسالي، هذه هي نظرتنا للدولة الايديولوجية غير الإسلامية، التي ترى الايديولوجية غير الإسلامية، التي ترى ارادة الدولة شرعاً فوق ارادات الافراد والجهاعات لامتلاكها سلطة اصدار القوانين الوضعية وامثالها.

ثانياً: ترفض الدولة الإسلامية اعطاء الفرد الحرية المطلقة في التصرفات الحقوقية الفردية وعدم وضع القيود عليها (كما تراها الدولة الليبرالية)، لما لها من نتائج سلبية على الفرد والمجتمع معاً. فالليبرالية تطلق العنان للأفراد بحماية الدولة، ما ينجم تسيد الاغنياء على الضعفاء، وتحكم الاقلية على الاغلبية، فيعم الظلم والفساد، ويقول الشهيد الصدر ثنيَّ بهذا الصدد، ان الدولة الإسلامية (تميزت عن أي ثورة اجتماعية اخرى في التاريخ تميزاً نوعياً لأنها حررت الإنسان من الداخل، وحررت الكون من الخارج في وقت واحد)(۱)، هذا وان تحرير الإنسان يعني تحرره من عبودية اهوائه داخل نفسه، ليتبع عبودية الله تعالى التي ترشده على الدوام لما فيه خيره وصلاحه، وان وجود الفرد في الحياة لم يكن عبثاً بل جاء وفق نظرية تؤمن المنان الخالق هو المتصف بالحكمة والعدل المحض دون غيره، وان لا حاكمية الالله في الحياة الاجتماعية التي تحقق للجميع افراد ومؤسسات العدالة السياسية والاجتماعية في الحياة الانسانية (۱).

وفي ظل الليبرالية يستطيع الفرد الواحد ان يحكم الألوف والملايين دون النظر الى تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروات والحقوق؛ لان السيادة في الدولة الديمقراطية للأُمة وليست لله سبحانه وتعالى التي هي محط الخلافة ومحط المسؤولية امام الله (٣).

فمتى ما استشعر الإنسان أنه مستخلَف في تحمل المسؤولية امام الله ومؤتمن عليها، كان عطاؤه عظيهاً، في حين ان الفرد في الدولة الليبرالية لا ينظر لله، بل ما يهمه تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح والنفوذ، فالحرية السياسية من وجهة نظر الشهيد الصدر لا تجد صداها الواسع في حمل مسؤولية القيادة الا في شريعة الإسلام الذي يعده رحمه الله (اقوى واقدر

⁽١) الإسلام يقود الحياة، محمد باقر الصدر، ص ١٥٩.

⁽٢) رسالتنا، محمد باقر الصدر، ص ٢٠.

⁽٣) الإسلام يقود الحياة، محمد باقر الصدر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

أ. م. د حميد علي راضي الدهلكي.....

مدرسة في تحمل مسؤولية القيادة الفكرية وفي توجيه وترشيد حركة الإنسان في الحياة السياسية)(١).

وما دامت الرسالة الخاصة للفرد في الإسلام استخلافاً له من قبل الجماعة وجب عليه ان يكون مسؤولاً امام الجماعة في تصرفاته، في ماله وانسجامها مع مسؤولياته امام الله ومتطلبات خلافتها العامة (٢٠).

ثالثاً: ويجيب الشهيد الصدر عن الدولة القومية بعد ان يستظهر من الآيات القرآنية مثل: ﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّه مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ ﴾ (٣).

واذ يستظهر من الأُمة بمعنى القوم، ومن الآية الاخرى ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمة وَاحِدَةً وَأَنَّا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴿نَا، اذ يستظهر منها ان الأُمة بمعنى الدين والملة، وغيرها من الآيات، اذ ان الأُمة الإسلامية بنظر الشهيد الصدر هي أُمة التوحيد بركائزه الاولى التي بعث الله اليها النبيين مبشرين ومنذرين ليحقوا الحق ويحكموا بين الناس بالعدل، ان المساواة في الحقوق والواجبات هو ما تراه الدولة الإسلامية التي ترتكز في احكامها على القانون الالهي الذي يضمن للناس جميعاً العدل، وهذا لا يتحقق في الدولة القومية، اذ القومية في الفكر السياسي (ولاء، وفلسفة، وسياسة) (٥٠)، ان الإسلام يؤكد على الاساس الذاتي القائم على المعتقد الفكري والموقف العقيدي، فوحدة الارض واللغة والعرف والتاريخ هي وسائل تقارب بين الناس تخلق بينهم المودة والتعايش، والإسلام لا يرفضها، بل يرفض (القومية كولاء مطلق الناس تخلق الى الباطل، والعدل الى الظلم) (١٠)، فالولاء للاسرة والقبيلة والقوم، هو ما يدعو اليه الإسلام شريطة ان تكون وسيلة بحد ذاتها لا غاية، وان تكون ضمن ضوابط يدعو اليه الإنسانية، ولا يخرج عن نطاق التشريعات الالهية، فالفكر الإسلامي يرفض القومية؛ العدالة الإنسانية، ولا يخرج عن نطاق التشريعات الالهية، فالفكر الإسلامي يرفض القومية؛

⁽١) رسالتنا، محمد باقر الصدر، ص ١٨.

⁽٢) الإسلام يقود الحياة، ص ٢٩.

⁽٣) سورة القصص، الآية: ٢٣.

⁽٤) سورة الانبياء، الآية: ٩٢.

⁽٥) المذهب السياسي في الإسلام، صدر الدين القبانجي، ص ١٩٩.

⁽٦) م. ن، ص ٢٠٢.

......الدولة ضرورة حدوثا وبقاء في فكر الامام الشهيد الصدر

لأنها لا تشبع حاجات الإنسان ولا تواكب مسيرته نحو الكمال، ويصف الشهيد الصدر الانتهاء للقومية بالمعنى غير الإسلامي هو (غلو في الانتهاء)(١).

واخيراً نقول: يجب الفصل بين القومية كعقيدة وفلسفة، وبين كونها سياسة لها طابعها الخاص والذي يستفاد منها في العمل السياسي التحرري، اما اذا تحولت الى ايديولوجيا عقائدية فإنها سوف تصطدم بالتوجهات الفكرية العقائدية الإسلامية لاختلاف الافكار والمشاعر مما ينتج عنها تضارب بين النزعة القومية والنزعة الدينية، وعند تضارب النزعتين القومية والدينية، لا يمكن الاحتفاظ بها واجتماعها في آن واحد، ولا بد من ذوبان احدهما في الاخر، وهذا مستحيل، لان دائرة الدين أكبر وأوسع وأشمل من دائرة القومية، فالقوميون يحاولون الحفاظ على الدين وادخاله في دائرتهم الاصغر والضيقة والقائمة على اسس مادية.

رابعاً: وأما الاشكال على رفض الدولة الشيوعية، فإنَّ الفكر الإسلامي ينظر الى عقيدة الدولة الشيوعية المزعومة بنظرة انكار ورفض مطلق، باعتبارها عقيدة الحادية تنكر وجود الله، والقيم الاخلاقية والأُسرية، فالإسلام اوجد قاعدة فكرية للإنسان في نظرته لحياته، فجعل في حياة المؤمن تنبثق عن مبدأ مطلق الكهال، وهو الله تعالى، واعداده لعالم لا عناء فيه ولا شقاء، وجعل له مقياساً خلقياً يوثق علاقته بأخيه الإنسان ليقيها دولة العدل، بخلاف الفكر الشيوعي الذي يهدف كها يقول الشهيد الصدر من الناحية السياسية الى (محو الدولة من المجتمع حين تتحقق المعجزة وتعم العقلية الجهاعية كل البشر، فلا يفكر الجميع الا في المصلحة المادية للمجموع)(٢).

فالشهيد الصدر ينظر الى الدول الإسلامية بارتباطها بالجانب الالهي، وان تشريعاتها الحقة جاءت من اجل اسعاد البشر، ويقول الصدر ثنيَّ أنَّ (التركيب العقائدي للدولة الإسلامية الذي يقوم على اساس الايهان بالله وصفاته، ويجعل الله هدفاً للمسيرة وغاية للتحرك الحضاري الصالح على الارض هو التركيب العقائدي الوحيد الذي يمد الحركة

⁽۱) م. ن، ص ۲۰۳.

⁽٢) فلسفتنا، محمد باقر الصدر، ص ٢٧.

الحضارية للإنسان بوقود لا ينفد)(١)، ويرى الشهيد الصدر ان الدولة في الفكر الإسلامي أنها: (ظاهرة نبوية ظهرت في مرحلة مبكرة من حياة البشرية)(٢).

وكيف تستطيع الدولة الشيوعية المشيدة على قاعدة الإلحاد والفلسفة الديالكتيكية، والغاء الملكية الفردية، والغاء الأُسرة، ونبذ الاخلاق: ان تحقق حلم وسعادة البشرية؟ لهذا تهاوت الدولة واصبحت شيئاً من الماضي لأنها تخالف الفطرة والواقع معاً.

المطلب الخامس: المفهوم غير الايديولوجي للدولة

يتناول هذا المطلب بعض اشكال ومفاهيم الدول غير المؤدلجة، التي لا تعتمد على فلسفة واضحة المعالم تتناسب وتتماشى مع الفكر الصحيح والفطرة السليمة ونوضح نهاذج عن هذه الدولة بالنقاط الاتية: -

اولاً: الدولة الاستبدادية Despotism

والاستبداد هو تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف وتبعة والدولة هنا تجعل نفسها في حل من الالتزام بالقانون والتنصل منه، وهي بذلك تقوم بتصرفات واعمال وقرارات تتنافى مع القانون، وترى ان ارادتها هي القانون الذي لا تخضع لسواه والذي تسعى خلاله لتحقيق مصلحتها الخاصة، ونتيجة لذلك فانها لا تتورع عن مصادرة الحقوق والحريات العامة واهدارها طالما لا تحتكم الى القانون (۳).

ولا نستطيع الوقوف عند نشأة الدولة الاستبدادية بدقة، ولكن نستطيع القول اجمالاً انها قديمة بقدم الرسالات، اذ واجه الجبابرة والطواغيت الانبياء السياء المحوول دون القيام بمهامهم الرسالية، ولا نبالغ لو قلنا ان لكل نبي فرعون وطاغية ومستبد يمنعه من اقامة حكم الله في ارضه، وتشييد دولته المباركة، ويرى المستبدون انهم فوق القانون، بل يصرحون انهم القانون نفسه، وهم المرجع في ذلك وعلى الناس ان ترجع اليهم، وفي عالمنا السياسي المعاصر نورد امثلة عن نزوع السلطة نحو الاستبداد كها روج ميكافيللي بانتهازية في كتابه (الامير) الذي قدمه هدية للحاكم، بقوله: (وأنا استاذن سموكم ان تقبل هديتي المتواضعة،

⁽١) المدرسة الإسلامية، محمد باقر الصدر، ص ١٢٣.

⁽٢) منهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الإسلامي، عبد الجبار الرفاعي، ص ١٤٧.

⁽٣) مبادئ العلوم السياسية، د. يوسف عبيدان، ص ١٥٩.

فاذا نظرتم اليها ملياً يا صاحب السمو، فستجدون انها تعبِّر عن رغبتي الصادقة المخلصة، في ان يبلغ سموكم شأنا رفيعاً، انتم اهل له لمنبتكم الشريف وصفاتكم الشخصية الفذة)(١).

بهذه الكلمات رسم ميكافللي معالم حكم اغرت كثيراً من الملوك والحاكمين المستبدين (وان موسيليني قد اختاره لرسالة الدكتوراه ايام دراسته، وكان هتلر يضع هذا الكتاب على مقربة من سريره، ويقرأ فيه كل ليلة قبل ان ينام، وإن (ماكس ليرنو) قد قال في مقدمة الكتاب احاديث إن لينين وستالين قد تلمذا (ايضاً على ميكافيللي)(٢).

وهنا نتسائل لو ان ميكافيلي لم يكتب (الأمير) ليسوِّد صفحاته بوصايا تنصح الحكام بمزيد من القتل والبطش والاستبداد، فسوف يظهر العشرات غيره ليكتبوا امثال كتاب الامير ويضمنونه بوصايا اشد قسوة وقوة وارهاباً مما دونه ميكافللي نفسه، وسوف لا يعدم الملوك والحكام في استنطاق غيره، وهم كثر على مد التاريخ، ليضفوا شرعية على الاستبداد، ألم ينصح ميكافللي الحاكم بأن يبيد المتطلعين الى الحكم من عائلته؟ فكانت هذه مادة من دستور العثمانيين، وقد اخذ بهذه النصيحة احد سلاطين الخلافة العثمانية، وهو السلطان محمد المعروف بالفاتح، فضمّن دستور الدولة العثمانية فقرة كتبت في عهده، صاغها بقوله وإنَّ (أي شخص يتولى السلطة من اولادي، فمن المناسب ان يقتل الاخوة من اجل نظام العالم، واجازه اكثر العلماء فليعملوا به)(۳).

ان محمد الفاتح ينطلق من الصالح العام ليأمر الاخوة بقتل بعضهم (فهو يرى ان وجود الاخوة، حسب اعتقاده املته عليه نزعته الاستبدادية، من العوامل التي تثير الفتنة بين المسلمين، وقد اقر أهل الفتوى هذا الفرمان، واعلنوا انه لا يتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية، فأصبحت سنة عند سلاطين آل عثمان، لاعتقادهم ان فيه سلام الدنيا والعالم)(3).

ويؤسفنا ان وعاظ السلاطين، وهم يتلاعبون بشرع الله، ويضعون احاديث ينسبونها الى رسول الله على أو يفسرونها حسب مشتهيات ورغبة واهواء الحكام المستبدين، وهم بذلك يبيعون دينهم بدنيا غيرهم، وهذا ليس بجديد في عالمنا الإسلامي، اذ نلاحظ كيف يبرر

⁽١) كتاب الامير، ميكافللي، ص ٢٠.

⁽٢) المصدر نفسه، من مقدمة المترجم، ص٥.

⁽٣) المجتمع الإسلامي والغرب، هاملتون غب، ١/ ٨٧.

⁽٤) سلاطين بني عثمان، نزار قازان، ص ٩.

وعاظ السلاطين لحكم واستبداد الحكام والأمراء من بني امية وبني العباس، ولا نريد الاطالة في ذلك، فإنَّ الحكم الاموي الاستبدادي الذي دشنه معاوية قائلاً (الارض لله...، وانا خليفة الله، فها اخذت فلي، وما تركته للناس فبفضل مني)(۱).

ويرى حكام بني العباس وعلى رأسهم ابو العباس السفاح بقوله: (ان الخلافة حق الهي يختص بهم سلبها منهم بنو حرب ومروان فظلموا بها، فرّدها الله عليهم خاتماً بهم كما فتح بهم)(٢).

والقارئ للتاريخ سيجد ان ظلم بني العباس فاق على ظلم بني امية درجات ودرجات بسبب استبدادهم وعبادتهم للسلطة وقمع من يقف امامهم أو ظن معارضته لهم، ولا نريد ان نقف طويلاً عند نقد الدولة المستبدة، ولو اردنا الحديث عن الدولة المستبدة فيكفينا حكم حزب البعث الصليبي وما فعله صدام المجرم وكيف اهلك الحرث والنسل، واهلك البلاد والعباد، اذ نلاحظ انه بعد مجيء حزب البعث الى السلطة وتمكنه من تثبيت اقدامه في العراق بدأ بتنفيذ مخطط تصفية الحركات الإسلامية، فصدر القرار الرسمي بالقضاء على التيار الإسلامي وعلى حزب الدعوة الإسلامية بالخصوص، وعلى المرجعية بالاخص، في الإسلامي وعلى حزب الدعوة والقومية لحزب البعث الجائر، جاء نصه (ضرورة القضاء على المرجعية بالاخص، في القضاء على المرجعية بالاخص، في القضاء على المرجعية الدينية باعتبارها حجر عثرة في مسرة البعث الجائر، جاء نصه (ضرورة القضاء على المرجعية الدينية باعتبارها حجر عثرة في مسرة البعث) (٣).

ان الدولة الإسلامية تعارض الاستبداد والظلم والظالمين ولهذا نرى ان الشهيد الصدر ثنيَّ يعرف الدولة الإسلامية بأنها (الدولة التي تقوم على اساس الإسلام وتمتد منه تشريعاتها، بمعنى انها تعتمد الإسلام مصدرها التشريعي وتعتمد المفاهيم الإسلامية منظارها الذي تنظر به الى الكون والحياة والمجتمع)(1).

اذ ان الشهيد الصدر منِّظر للدولة الإسلامية التي تعتمد المفاهيم الإسلامية القائمة على اساس العدل والمساواة واحترام القانون والحريات، مستصحباً سيرة رسول الله في المدينة

⁽١) انساب الاشراف، البلاذري ٥/ ٢٠.

⁽٢) نقلاً عن كتاب المسائل في اعمال القلوب والجوارح والعقل.

⁽٣) الشيعة والدولة القومية، حسن العلوي، ص ٣٦٨.

⁽٤) مفهوم الدولة عند السيد محمد باقر الصدر، د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، ص ١٣.

المنورة، ومواقف الامام علي الله في حكومته، من اجل الحقوق الإنسانية ورعايتها، نابذة كل اشكال العنف والظلم والتعسف والاستبداد.

ثانياً: الدولة الاستعمارية Imperializm

ان ظاهرة الاستعمار قديمة – حديثة، وامتدت تاريخياً عبر الزمن في جميع انحاء العالم، اذ مارس الاستعمار القديم في العصور الوسطى من قبل الفينيقيين والاغريق والصليبين وغيرهم، وبدأ الاستعمار بالمعنى الحديث أو الامبريالية في القرن الخامس عشر تزامناً مع (عصر الاستكشاف) بقيادة البرتغاليين، ثم بالاستكشاف الاسباني للأمريكتين وسواحل افريقيا والشرق الاوسط والهند وشرق اسيا، وكانت الامبراطوريتان البرتغالية والاسبانية اول امبراطوريتين عالميتين؛ لانها كانتا من امتدتا عبر قارات مختلفة، وغطت مناطق شاسعة حول العالم، وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر انشأت انجلترا وفرنسا والجمهورية الهولندية ايضاً امبراطورياتهم في ما ما وراء البحار في منافسة مباشرة مع بعضهم البعض، وفي غضون القرن العشرين، وزعت مستعمرات الدول الخاسرة في الحرب العالمية الاولى بين الدول المنتصرة باعتبارها ولايات، ولكن لم تبدأ المرحلة الثانية من إنهاء الاستعمار بشكل جدي الا بنهاية الحرب العالمية الثانية، وفي سنة ١٩٩٩م تنازلت البرتغال من آخر المستعمرات الاوربية في اسيا، وهي (ماكاو) الى الصين وانتهت بذلك حقبة استمرت ستائة عام.

وقد عانت دولنا الإسلامية عامة والعربية خاصة من شتى انواع الاستعار سواء البريطاني منه أم الفرنسي أم الامريكي أم غيره، ودفعت بلداننا اثاناً غالية من الدماء لكي تنال تحررها واستقلالها، بعد ان نهبت ثرواتها، وقسمت بلدانها، وقسمت بلدانها وعاشت اقسى انواع الذل والحرمان والمرض والتخلف وغيره، وبعدها ظهر مصطلح الاستعار حديثاً في عام ١٩٦٠م، ويقصد به: (وضع نهاية للاستعار الاوربي في العالم بجميع صوره ومظاهره، وهو يتضمن مبدأ منح الشعوب غير المستقلة حق تقرير المصير)(۱).

ان الشهيد الصدر ثنيَّ بثقافته المعرفية المستقاة من القرآن الكريم والذي تصدح آياته بالسلم ونبذ العنف والحرب والاعتداء على الآخرين، كما في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ

 $^{(1) \} Al-\ Nahda\ Dictionary\ Ismail\ Mazhar.\ The\ Renaissance\ Bookshop.\ com.\ p.\ 913\ .$

كَافّةً ﴿ '' ، ﴿ وَلا تَعْتَدُواْ إِنَّ اللّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ '' ، وغيرها من الآيات علاوة على أحاديث وروايات السنة المطهرة ، وصاغ الشهيد الصدر منظومته الفكرية وتنظيراته عن الدولة الإسلامية المستقبلية على اساس العدل والحق الالهي واحترام حقوق الغير ، ولا يجوز الاعتداء عليهم ، وان الناس مسلطون على انفسهم واموالهم ، ولا يجوز اخذ مال امرء أو التصرف به الا باذنه ، وغيرها من المفاهيم والصيغ التي ترفض الاعتداء على الافراد والجهاعات أو الدول؛ لان الشريعة الإسلامية ترفض مبدأ الاعتداء على الغير ، لان الاصل عندها هو السلم والعدل ، وتدعو الى اقامة مجتمع التآخي والتحابب ، وان تراثنا الإسلامي عهدف بجوهره الى اشاعة ثقافة السلم والتعايش السلمي ، وهذا ما يقرره الإسلام في دولته التي تتبنى العدل والمساواة واحترام الحقوق والحريات للآخرين ، وغيرها من المبادئ الإسلامية .

ثالثاً: الدولة العلمانية Secularism

العلمانية كمفهوم سياسي اجتماعي انشأ ابان عصر التنوير والنهضة في اوربا في مواجهة سيطرة الكنيسة وتزمتها على الدولة أو هيمنتها على المجتمع، وتنظيمها على اساس الانتهاءات الدينية والطائفية (٢٠).

ويعد مصطلح العلمانية من اخطر المصطلحات في الخطاب التحليلي والسياسي والاجتماعي، اذ انه غير محدد المعاني والابعاد، وكلمة العلمانية مترجمة من (Secularism) التي تعنى الدنيوي مقابل عدم المبالاة بالأمور الدينية (١٠٠٠).

وبسبب معاناة طبقات المجتمع من تصرفات الكنيسة وتزمتها وتدخلها في كل شؤون الحياة، جاءت ردة من انصار العلمانية بإقصاء الكنيسة التي تمثل الدين يومذاك وحجرها داخل دور العبادة الكنسية، من هنا تنظر العلمانية الى المهارسات الدينية على انها ممارسات شخصية تدخل ضمن اطار الحرية الفردية، وان شأن الدين هو تنظيم العلاقة بين الإنسان وربه، لذا نادت العلمانية (بفصل الدين عن الدولة وتنظيم العلاقات الاجتماعية على اسس

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٠٨.

⁽٢) سورة المائدة، الآية: ٨٧.

⁽٣) موسوعة السياسة، د. عبد الوهاب الكيالي، ٤/ ١٧٩.

⁽٤) المورد، منير العنبكي، ص ٨٢٧.

إنسانية تقوم على معاملة الفرد على انه مواطن ذو حقوق وواجبات، وبالتالي اخضاع المؤسسات والحياة السياسية لارادة البشر)(١).

ان التركيب العقدي للدولة الإسلامية يختلف عها تذهب اليه الدولة العلمانية التي ترى في قيادتها للناس ان الاصلاح لا يتأتي الا من خلال الطرق المادية فقط، وهذا يعني ابعاد الجانب الروحي المكمل للهادي، مما يخضع الفرد ويجعله عبداً للهادة، في حين ترى العقيدة الإسلامية ان حاجة الإنسان هي خليط من الثقافة الروحية والحاجات المادية التي تكمل مسيرته نحو التكامل الإنساني، فالدولة الإسلامية في فكر الشهيد الصدر تئتئ إنها هي: (ضرورة شرعية؛ لأنها اقامة الحكم لله على الارض) (")، ان الإسلام بنظر الشهيد الصدر لم ينكر الحاجات المادية في سد متطلبات الإنسان، ولكنها في الوقت نفسه ليست هدفاً رئيسياً يلهث ورائه الإنسان طيلة حياته وعلى حساب ارتباطه بخالقه وقيمه الإنسانية، ان الفارق الرئيسي بين الإسلام والعلمانية هو: ان الإسلام يعد حق التشريع والحاكمية مختصاً بالله تعالى، المؤلية وتشريع الإنسان المحدودة والقاصرة، ومن هنا يقول الشهيد الصدر أنتئ : (ان حاكمية وتشريع الإنسان المحدودة والقاصرة، ومن هنا يقول الشهيد الصدر أنتئ : (ان والتي هي الحاكمية الحقيقية لله، وحاكمية الإنسان هي ان يكون للبشر الحق في تعيين مصيرهم، وان هذا الحق ينشأ اولاً من حق الحاكمية الالهية الذي يأتي تحت عنوان الاستخلاف والاستئمان الموكول الى الإنسان وثانياً كونه اعتبارياً ومحدوداً) (").

ان العلمانية وان امنت بالله، لكنها انكرت الربوبية التشريعية لله تعالى، وحولت امر الحكم والقيادة للإنسان، في حين ان آيات كثيرة من القرآن بينت حق التشريع لله وحده، ومنها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ ﴾ (١٠).

⁽١) موسوعة السياسة، د. عبد الوهاب الكيالي، ٤/ ١٧٩.

⁽٢) الإسلام يقود الحياة، محمد باقر الصدر، ص ١٥٩.

⁽٣) الفكر السياسي للسيد محمد باقر الصدر، مسعود عبد الحسين بور فرد، ص ٦١.

⁽٤) سورة الانعام، الآية: ٥٧.

أ. م. د حميد على راضي الدهلكي.

والله تعالى يأمر نبيه الكريم بأن يحكم بين الناس بها أمره الله تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾(١).

ارادت العلمانية ان تحصر دور الدين في المساجد فقط، وان لا دور لها في حياة الإنسان لاسيها السياسية منها، وبنظرهم ان الدين عندما يتدخل في شؤون الحياة السياسية والاجتماعية فإنه يفرض قدسية على العمل السياسي، في حين يرد الشهيد الصدر مُنسَّ على هذا الموقف العلماني في دعوته وتعريفه للدولة الإسلامية التي تنشأ من اعتناق الدولة للإسلام كجهاز حكم يرتكز على القاعدة الإسلامية التي تستمد من الإسلام تشريعها ونظرتها للحياة والمجتمع(٢).

⁽١) سورة المائدة، الآية: ٤٩.

⁽٢) يُنظر: محمد باقر الصدر، المؤسس والمجدد- وقائع المؤتمر السنوي الاول عن السيد الشهيد محمد باقر الصدر، ص ۱۷۷.

«المبحث الثاني»

الدولة الدينية (الثيوقراطية) Theocracy

الدولة الدينية من الدول الايديولوجية التي لها نظرة خاصة وفلسفة عن الكون والحياة، لم يعد مفهوم الدولة الدينية مفهوماً معاصراً؛ لان جذوره ضاربة في اعماق التاريخ للمجتمعات القديمة وحضارتها المختلفة، واستمرت الدولة الدينية وتمظهرت باشكال مختلفة، حتى وصلت الى واقعنا المعاصر، وان هذا المبحث ينبغي ان يكون مع تقسيهات الدولة الايديولوجية في المبحث الاول، ولكن لاهميته افردنا له مبحثاً خاصة لبيان نشأة الدولة الدينية واصنافها ووظائفها في المطالب الاتية: -

المطلب الاول: نشأة الدولة الدينية

ان مصطلح (الثيوقراطية) أي الدولة الدينية، من المصطلحات السياسية، وهي لفظ يوناني مركب من (ثيوس) بمعنى ديني أو اله، و(كراثوس) بمعنى حكم Theokratia، ويعدها بعضهم مذهباً سياسياً يفسر قيام الدولة على اساس ديني اعتقادي وهو القول بأن السلطة مصدرها الله سبحانه وتعالى، وان الملوك يختارهم الله تعالى مباشرة، أو بطريق غير مباشر، وهي النظرية التي عرفت بأسم (الحق الالهي)، أو (التفويض الالهي)، وبذلك فإنَّ الدولة ليست مؤسسة سياسية إنسانية، وقد وجد هذا التصور الديني في دولة الفراعنة، ودولة الهنود، ودولة الصين القديمة، وترسخ هذا المفهوم في تسلط الديانة المسيحية للدولة في القرن الثامن عشر، فقد اورد لويس الرابع عشر ضمن مذكراته (السلطة تؤول للملوك بتفويض من العناية الالهية، فالله لا الشعب هو مصدر السلطة ولا يسأل الملوك عن مباشرة سلطاتهم، الا امام الله الذي خولهم اياها....)، كها تضمن مرسوم لويس الخامس عشر سنة مشورة، أو اشراك احدنا بدون

⁽١) فلسفة الدولة عند الشهيد الصدر، مجموعة ابحاث المؤتمرين العلميين الذين عقدهما المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة، ص ١٥٣.

وتعد نظرية (الحق الالهي) من المذاهب الموغلة في القدم: (وقد عرف هذا النظام في العالم منذ اقدم العصور، وقد عرفته بلاد وادي الرافدين في عهد دويلات المدن في سومر وفي حضارة بابل وفي حضارة أكد، وعرفته مصر الفرعونية، وعرفته اليهودية في عهد انبيائها وقضاتها وملوكها، وعرفته المسيحية في القرون الوسطى بها عُرف بالحق الالهي أو التفويض الالهي، وهي نظرية اكتسبت اهمية في ازربا في القرن الخامس عشر، وقامت عليها الملكيات المطلقة، لكنها بدأت تضعف بعد الثورة الكبرى في انجلترا عام ١٧٨٨م)(١).

والثيوقراطية مرت في التاريخ في مرحلتين، الاولى الثيوقراطية الوثنية، وهل التي سادت قبل نزول الاديان السهاوية، وقد تباينت في اعتبار الملك هو الاله أو نصف الاله عن طريق امه الانسية، وابوه الاله الى اعتبار التفويض الالهي والاتصال بالآلهة وسيلة لتقديس الحكم والحاكم... وتبدأ المرحلة الثانية من الثيوقراطية في الاديان السهاوية من الدولة العبرية مروراً بدولة الكنيسة في روما والامبراطورية الرومانية والبيزنطية وظهور المهالك القومية في اوربا حتى الثورة الفرنسية عام (١٧٨٩م)، التي فصلت الكنيسة عن الدولة إلى الدولة الإسلامية التي مثلتها ثلاث امبراطوريات دينية هي الدولة الأموية والدولة العباسية والدولة العثمانية، حيث حكمت هذه الدول باسم الإسلام سواء كانت خلافة أم سلطنة (١٠٠٠).

ونلاحظ على سبيل المثال التصريح من بعض الذين حكموا البلاد والعباد باسم الإسلام، وانهم مفوضون من الله تعالى حسب زعمهم، ما قاله عثمان للوفد الذي جاء من مصر عام (٥٦٦م) لمطالبته بالتنحي عن الخلافة نتيجة سخط الناس من كل بقاع الدولة على انتشار الفساد بين عماله وولاته: (والله لن انزع قميصاً قمصنيه الله)(٣).

وقد تجلت نظرية التفويض الالهي بشكل سافر وواضح في الدولة الاموية، اذ يصرح معاوية (الارض لله، وانا خليفة الله، فها اخذت فلي، وما تركته فبفضل مني)(٤٠).

ونظرية التفويض الالهي هذه تنفي المذاهب الديمقراطية التي تفسر قيام الدولة على اساس عقد اجتهاعي وان شرعيتها تقوم على اساس ارادة الشعب لذلك نرى ثيوقراطية

⁽١) الديمقراطية وجهات نظر إسلامية، هاشم مرتضي، ص٨.

⁽٢) المصدر نفسه، ص ٢٦.

⁽٣) تاريخ الطبري، ٣/ ٤٠٩.

⁽٤) انساب الاشراف البلاذري، ق٤/ ١٠/١٠.

الدولة في فكر الشهيد الصدر، اذ يرى على الدولة في اصلها ظاهرة اجتماعية ظهرت على يد الانبياء لان (الإسلام كدين لا يمكن فصله عن الدولة، لانه يحتوي على مركبات الحق والتشريع والاخلاق والجمال، وعلى جدلية الاستقامة والحنفية، فإسلامية الدولة تتحقق في عدم تجاوز تشريعات حدود الله، وحين يتبني الحقيقة والبحث بالعلم والعقل في بنيتها، وباعتماد الوصايا في منهاجها التربوي)(۱).

المطلب الثاني: تأسيس الدولة الإسلامية

المراجع للكتاب والسُنة وما يستظهر منها ان دين الإسلام الذي جاء به النبي الاكرم على للمنه الله الكرم الله المنه الكرم الله الإنسان في حياته الفردية والعائلية والاجتهاعية من المعارف والاخلاق والعبادات والمعاملات والاقتصاد والعلاقات الداخلية والخارجية فهو بنفسه نظام كامل يجمع الاقتصاد والسياسة ايضاً، فالإسلام دين ودولة، وهو نظام للحياة كلها، ومن هنا تأتي اهمية الحكومة في تنفيذ المقررات الداخلية في نسيج الإسلام ونظامه، فالإسلام بذاته دين ودولة، وعباده واقتصاد، وسياسة (٢).

والمتابع للمسيرة الإسلامية يرى ان الإسلام كان سباقاً في تأسيس الدولة تمثلت في مسعى رسول الله في نشر دعوته، وفي جهده لتأسيس دولته، من خلال بحثه عن القوة البشرية المستجيبة لدعوته، لكي تؤمن له ارضية تقوم وتشيد عليها تلك الدولة، فكان يعرض نفسه على القبائل، فقد عرض على (بحيرة بن فراس) زعيم قبيلة بني عامر بن صعصعة، فرفض قبول دعوته لتكون دولته عند الاستعانة به، بينها قبل الانصار عندما عرض النبي فقال نفسه عليهم فقالوا: (إن نحن فعلنا ذلك ثم اظهرك الله، اترجع الى قومك وتدعنا؟ فقال لهم في، بل الدم الدم والهدم الهدم، انا منكم وأنتم مني، احارب من حاربتم وأسالم من سالمتم) (٣).

⁽١) دراسات إسلامية معاصرة، د. محمد شحرور، ص ١٩٦ - ١٩٧.

⁽٢) يُنظر: دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، حسين على المنتظري، ١/٨.

⁽٣) السيرة النبوية، ابن هشام، ١/ ٤٤٢.

جوابه على الله على ا

وكان اطمئنان رسول الله لانصاره وجوابه لهم يمثل (البذرة الاولى المخصبة – بذرة سياسية – لنجاح رسول الله ودعوته، بعد ان أمّن له هؤلاء الحلفاء الجدد القاعدة الجديدة الامنة له ولنشاط دعوته، لينتقل من وضع المطارد المغلوب على امره، هو ومن معه في مكة من دون مهادنة من اهلها، الى وضع سيكون هو ومن امن معه اصحاب الشوكة والسلطة والقرار السيد، في مجتمع تعهد عدد من ابنائه ان يكونوا اللبنة التي سيؤسس البناء عليها)(٢).

والملاحظ ان اهل يثرب كانوا مهيئين لولادة السلطة بينهم اكثر من اهل مكة، لصدق ايهانهم اولاً، ولنضجهم السياسي ثانياً، ولهذا عندما وصل رسول الله الله الله الله وضع وثيقة المدينة (وبذلك تحققت اركان السلطة من خلال نصوص هذه الصحيفة/ الدستور: القانون، والأمة (الشعب)، والارض (يثرب)، وصاحب السلطة (الحكم) المكلف بادارة وهماية حقوق ابناء الشعب (اهل الصحيفة)، وهو النبي محمد عمد الشعب (اهل الصحيفة)، وهو النبي محمد السلطة المناء الشعب (اهل الصحيفة)، وهو النبي محمد السلطة المناء الشعب (اهل الصحيفة)، وهو النبي محمد النبي المناء الشعب (اهل الصحيفة)، وهو النبي محمد الله المناء الشعب (اهل الصحيفة)، وهو النبي محمد الله المناء الشعب (اهل الصحيفة)، وهو النبي محمد الله المناء الله الله المناء الله الله المناء الله الله المناء المناء الله المناء المناء المناء الله المناء الله المناء الله المناء المن

من هنا نستطيع ان نلمس المسار الواقعي لانبثاق الدولة الإسلامية، التي اقامها وشيدها رسول الله على فهو مسار بلور اركانها بوصفها كياناً قد اقيم هيكلية بخطوات ملموسة، ولم يكن في تكوينها أي اخضاع للواقع، فنرى النبي بعد هجرته الى المدينة (باشر بتأسيس اول دولة إسلامية عادلة، وقد مهد لها مقدماتها من اخذ البيعة من القبائل والوفود، وعقد ميثاق الاخوة بين المهاجرين والانصار والمعاهدة بينهم وبين يهود المدينة، واقام مسجداً جعله مركزاً لتجمع المسلمين وموضعاً لصلواتهم ونشاطاتهم الاجتماعية والسياسية)(1).

وبدأ النبي على يهارس دوره كرجل دعوة ودولة، وعليه ان يقيم العلاقات الخارجية مع غيره، من البلدان المجاورة للدولة الإسلامية بعد تبليغهم بدعوته، فقام (بمراسلة الملوك والامراء في البلاد، وكتب اليهم يدعوهم الى الإسلام والدخول تحت ظل حكومته)(٥).

⁽١) يُنظر: الحكم في الإسلام، اشكالية العلاقة بين الدين والسياسة، د. حسن عاشور، ص ٦٠- ٦١.

⁽٢) بحث في نشأة الدولة الإسلامية، د. فالح حسين، ص ٤٠.

⁽٣) المصدر نفسه، ص ٥٥.

⁽٤) دراسة في ولاية الفقيه، المنتظري، ١/ ٩.

⁽٥) المصدر نفسه، ١/٩.

ولم يقتصر النبي على بيان الاحكام الشرعية واقامة الصلوات، والتبليغ والارشاد فقط، بل كان ينفذ حدود الإسلام واحكامه، ويبعث العال والولاة ويطالب بالضرائب والماليات ويجهز الجيوش ويقاتل المشركين والمناوئين، الى غير ذلك من شؤون الحكومة، فهذه كانت سيرته في حياته، وقد كان الحكم الذي قام به في عصره رغم قصر مدته، كان حكما فريداً لم تعرف البشرية الى الان شبيها له في سهولته وانسيابيته، وما توافر للناس فيه من عدل، وحرية، ومساواة، وايثار، وتضحية، وغيرها، وقد اذعن بذلك المؤرخون من غير المسلمين ايضاً.

وبعد انتقال الرسول الاكرم الله الرفيق الاعلى، لم يشك احد بضرورة الدولة حدوثاً واقتضائها ووجوبها بقاء، وانها وقع الخلاف بين مدرسة الامامة والخلافة في مسألة هي: هل نصب رسول الله علياً علياً علياً من بعده واليا وحاكماً؟ أم انه ترك امر الخلافة وفوضه الى المسلمين؟ فنرى ان الشيعة الامامية تعتقد ان النبي الاكرم قد سمّى وعيّن امير المؤمنين بنص الغدير وغيره كثير من خلال المواقف والحوادث، وعهد اليه بالولاية والحكم بعد وفاته، لانه المن سر النبي وموضع ثقته، والأكفأ، والاصلح، والأتقى، والأعلم بكتاب الله واحكام شريعته وغيرها من الامور، بينها ترى مدرسة الخلافة بانعقاد وعندها حدث التنازع الكلامي بين السُنة والشيعة في ذلك، وهذا بحث يطلب في محله، ويرى الشيعة ان الولاية للرسول بنص القرآن وهو اولى بالمؤمنين من انفهسم، وان له ويرى الشيعة ان الولاية للرسول في بنص القرآن وهو اولى بالمؤمنين من انفهسم، وان له الولاية عليهم، وكذلك الولاية للائمة الاثني عشر من بعده، والى المراجع العدول في عصر الغية.

المطلب الثالث: الدولة الإِسلامية في التراث الشيعي

لو اردنا ان ندون نظريات الدولة الإسلامية المعاصرة فنجد ان بواكير واسس الدولة الإسلامية هو ما ظهر في عصر الغيبة الكبرى، اذ برز فقهاء سمحت لهم الظروف ان يتحرروا من التقية بعد صراع دام بين الدولة العثمانية الطائفية والدولة الصفوية ذات الصبغة الشيعية، ليجد الشيعة متنفساً عندما قويت شوكة الدولة الصفوية نوعاً ما، ورغم ان الخلاف كبير بين علماء الشيعة والحكام الصفويين في كثير من الامور، الا ان الدعم والحماية التي اولاها ملوك الدولة الصفوية الصفوية اصبح رافداً في مواجهتهم مع العثمانيين، وفي بقائهم وثباتهم في الميدان

السياسي حتى ان المحقق الكركي المعروف بالمحقق الثاني قد اشرف على المسائل الشرعية في الدولة الصفوية في ايران، وازداد نشاطه السياسي في عهد الملك (طههاسب) بدعوة من الشاه (الملك) عندما زار العراق واصدر مرسوماً بذلك سنة (٩٣٦هـ) متذرعاً بالتوقيع المشهور عن الحجة

اذ قال الملك المذكور للمحقق الكركي: (لانك النائب عن الامام وانها اكون من عمالك وأقوم بأوامرك ونواهيك)(٢).

ومن هنا بدأت تتبلور نظرية ولاية الفقيه المقترنة بتجربة (الكركي) واطروحة (النراقي) في صياغة لنظرية (ولاية الفقيه العامة)، وقد تركت البحث عن السجال الذي دار بين الفقهاء امثال الشيخ كاظم اليزدي، والشيخ النائيني وما حصل بينها من صراع حول مسألة ما يسمى بـ(المشروطة) و(المستبدة) في ايران، لان الطابع يومها لم يكن لصياغة نظرية إسلامية عن الدولة الإسلامية بل هي من اجل صراع سياسي يرتضيه احدهم ويرفضه الاخر، ولهذا طوينا كشحاً عن مرحلتها، لنركز البحث على هذين العلمين، وهما المحقق الكركي، والشيخ النراقي بشي من الايجاز، ويمكن القول هنا بأن التراث السياسي الشيعي بدأ من الناحية الفعلية مع قيام الدولة الصفوية، في مطلع القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي (")، اذ يمثل قيام الدولة الصفوية (٧٠٩هـ) حدثاً مفصلياً في تاريخ المذهب الشيعي الامامي (انه القرن العاشر المجري، السادس عشر الميلادي وتدابير، منها: قيام مؤسسة دينية رسمية خاضعة للدولة الصفوية اطلق موجة جدل حاد بين علهاء الشيعة، اذ افضى الى انقسامهم بين مؤيد ومعارض للتهاهي مع الدولة الصفوية المندرجة تحت عنوان الغصبية (٥٠).

و لاهمية الدور السياسي للمحقق الكركي نقف قليلاً مع سيرته ومسيرته، فقد ولد على بن الحسين بن محمد بن عبد العالي الكركي العاملي في عام (٨٦٨هـ) في كرك نوح التي كانت

⁽١) افاق الفكر السياسي عند المحقق الكركي، محمد على حسين زاده، ص ٧٤.

⁽٢) الشيخ محمد حسين النائيني، دراسة في حياته العلمية والسياسية، عبد الكريم ال نجف، ص ١٦٧.

⁽٣) ضد الاستبداد، توفيق السيف، ص ١٧٧.

⁽٤) نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، على فياض، ص ١٣٢.

⁽٥) نظرية السلطة في الفقه الشيعي، توفيق السيف، ص ١٤٣.

يومذاك من مراكز العلم في جبل عامل، وهاجر الى مصر للدراسة الدينية، وكان موجوداً فيها في العام (٩٠٥هـ)، كما يظهر في بعض اجازاته، ورحل للغرض نفسه الى دمشق الشام ثم النجف الاشرف في عام (٩٠٩هـ)، وفي العام (٩١٦هـ– ١٥١٠م) غادرها الى هرات للقاء الشاه (الملك) اسهاعيل الصفوي، وكان التحاقه بالدولة الصفوية على مرحلتين، الاولى في عهد الشاه (اسهاعيل الصفوي)، بعد فتح هرات في العام (٩١٦هـ)، والثانية حصلت مع الشاه (طههاسب) (٩٣٠–٩٨٤هـ) ابن الشاه اسهاعيل الصفوي، وهي المرحلة الاكثر دلالة في اظهار التحول الذي طرأ على بنية الفهم الفقهي للسلطة ودور الفقيه فيها(١٠).

ان موقف (الكركي) وتأييده للدولة الصفوية قد واجه انتقاداً شديداً وواسعاً من فقهاء النجف، ومن زملاء درس كانوا معه؛ لأنه اسبغ الشرعية بتأييده للدولة الصفوية، وهذه الشرعية لا تصح الا للإمام المعصوم، مما اثار نقمة بعض علماء الشيعة المعاصرين له، اذ التزمت النجف والتي تمثل الحاضرة العلمية الشيعية الكبرى في ذلك الوقت موقفاً حذراً، بل سلبياً من الدولة الصفوية بوصفها دولة زمنية لا دينية، وقررت النجف ان تنأى بنفسها في الانخراط في النشاطات السياسية، من اجل قطع الطريق على اية محاولات لإقامة صلة مع أي نوع من الحكام؛ لكي تبقى حاضرة علمية بحتة لا دخل لها بالسياسة أو الشأن الاجتماعي العام (٢٠).

وينبغي الاشارة الى ان الشهيد الاول محمد بن جمال الدين مكي العاملي (ت: ٧٨٦هـ/ ١٣٨٤م) وبها يكون اول من اطلق صفة (نائب الامام) على الفقيه في عصر الغيبة استناداً الى نص مهذا المعنى في كتابه (اللمعة الدمشقية) (٢٠).

وكان الكركي من بين الذين مالوا الى التوسع في نيابة الفقيه عن الامام، اذ يقول في رسالة صلاة الجمعة ما نصه: (أتفق اصحابنا رضوان الله عليهم، على ان الفقيه العدل الامامي الجامع لشرائط الفتوى، المعبّر عنه بالمجتهد في الاحكام الشرعية، نائب من قبل ائمة الهدى صلوات الله وسلامة عليهم في حال الغيبة في جميع ما للنيابة فيه من مدخل وربها

⁽١) يُنظر: نظرية السلطة في الفقه الشيعي، توفيق السيف، ص ١٢٥- ١٢٨؛ وينظر: الهجرة العاملية الى ايران في العصر الصفوي، جعفر المهاجر، ص ١٢٤- ١٢٥.

⁽٢) نظرية السلطة في الفقه الشيعي، توفيق السيف، ص ١٤٤.

⁽٣) نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، على فياض، ص ١٤٠.

استثنى الاصحاب القتل والحدود مطلقاً فيجب التحاكم اليه والانقياد الى حكمه – وله ان يبيع مال الممتنع من اداء الحق ان احتيج اليه، ويلي اموال الغياب، والاطفال، والسفهاء، والمفلسين، ويتصرف على المحجور عليهم، الى آخر ما يثبت للحاكم المنصوب من قبل الامام عليهم)(۱).

ويستند الكركي في استدلاله على ولايه الفقيه بمقبولة (عمر بن حنظلة) المروية عن الامام الصادق التي تقول: (انظروا من كان منكم روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فارضوا به حكماً، فإني قد جعلته حاكماً فاذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه، فإنها بحكم الله قد استخف، وعلينا ردّ، والراد علينا، راد على الله وهو على حد الشرك بالله)(۱).

ويقول المحقق الكركي كذلك (وهذه الاحكام مشر وطة بالإمام أو من نصبه قطعاً بغير خلاف، فلولا ان الفقيه المذكور منصوب من قبل الامام لجميع المناصب الشرعية، لما صحت منه الاحكام المذكورة) (٢) وبدأت مسألة ولاية الفقيه المطلقة تأخذ مديات اوسع بالبحث والتحقيق، فمع تصدي المولى النراقي (١١٨٥هـ ١٢٤٥هـ) للوضع السياسي القائم في زمانه، تحولت ولاية الفقيه من كونها موقفاً فقهياً الى كونها نظرية سياسية فقهية متكاملة (٤).

اذ يعد (النراقي) الاب الفعلي لنظرية ولاية الفقيه العامة وفق الصورة التي استقرت عليها في العصر الحديث، ويمكن القول ان هذا الفقيه اول من صاغ بشكل واضح الوظيفة السياسية للفقهاء في عصر الغيبة (٥٠)، فكل الفقهاء الذين قالوا بولاية الفقيه في الامور الحسبية، لم ينظروا لها باعتبارها مشروعاً سياسياً يراد له ادارة امور المجتمع من خلال دولة عصرية تتمتع بكيان سياسي هام سوى الشيخ احمد النراقي والذي اكمل مسيرة المحقق الكركي، حتى وصل الامر الى السيد الخميني الذي اسس دولة إسلامية قائمة على ولاية الفقيه المطلقة، وتبعه في ذلك الشيخ المنتظري، واما السيد محمد باقر الصدر فيعد من المجددين في النظرية

⁽١) رسائل المحقق الكركي، على عبد الحسين الكركي، ص ١٣٠ - ١٤٢.

⁽٢) الكافي، الكليني، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، ح١، ١/ ٦٧.

⁽٣) جامع المقاصد في شرح القواعد، المحقق الكركمي، ص ٣٧٥.

⁽٤) للمزيد يُنظر: عوائد الايام في بيان قواعد الاحكام، احمد النراقي، ص ١٨٥ - ٢٠٦.

⁽٥) التفكير بالدولة في مدرسة النجف، عبد الجبار الرفاعي، ص ٣٣.

السياسية التي اردفها بقانونه الدستوري ونظرياته الاقتصادية والمصرفية، وان هذه المحاور الثلاث بلا شك تمثل مفاصل الدولة الاساسية والتنظير الفقهي السياسي لدولة دستورية عصرية.

ونختم هذا المطلب من خلال ما طرحه النائيني من افكار ورؤى في رسالته (تنبيه الأُمة وتنزيه الملّة) اذ اكد على حقيقة راسخة شهد بها واقرها جميع عقلاء العالم، وهي ضرورة وجود الدولة كناظم للحياة البشرية واساس صيانتها واستمرارها، وفي ذلك يقول في مقدمة رسالته: (إعلم ان من الامور التي اتفق عليها جميع المسلمين، بل عقلاء العالم أجمع هو ان استقامة نظام العالم وحياة النوع البشري متوقفة على وجود سلطنة وحكومة سياسية سواء قامت بشخص واحد، أو بهيئة، وسواء اكان المتصدي لها غاصباً قاهراً أو وارثاً منتخباً)(۱).

المطلب الرابع: الدولة الإسلامية عند الشهيد الصدر سُنَّتُ

ان الشهيد الصدر ثنيّ قد درس بدقة نظريات الدولة، تأسيساً، وفكراً، واهدافاً، وصنفها الى دول ايديولوجية امثال الليبرالية، والقومية، والشيوعية، والثيوقراطية (الدينية)، وغيرها، والى دول غير ايديولوجية، امثال: الدولة الاستبدادية، والاستعارية، والعلمانية، وغيرها، كما درس الدول التوافقية والعقد الاجتماعي، أو الدولة القائمة على اساس التراتبية القانونية، وامثال ذلك، ان الشهيد الصدر قد درس اسباب ومنطلقات وخلفيات واهداف هذه الدول وانتقدها، لأنها وان عالجت مشاكل زمانها، ولكنها لا تصلح ان تكون الأنموذج الامثل والاصلح لكل زمان ومكان، ولكل جيل ومجتمع بها يحمله من خلفية ثقافية، وما احاطت به الظروف الموضوعية والعوامل الضاغطة والتي تؤثر في تفكيره وسلوكه.

يضاف الى ذلك ان فكر الشهيد الصدر تأسيسي وليس التقاطياً، لكي يأخذ من هذه النظريات ايجابياتها، ويترك سلبياتها، ثم يدمجها ليقدم خلطة ووصفة جاهزة منقحة للمجتمع الإسلامي، بل صاغ نظرية الدولة المتبناة بها اوصله فهمه واستنباطه من مصدري التشريع وهما القرآن والسنة، نعم استفاد من بعض التقسيات والمفاهيم التنظيمية والادارية عها هو رائج في هيكيلة الدول، وتكييف ذلك وتوظيفه بها يتمتع به كولي امر مستفيد من نظريته من (منطق الفراغ) لصياغات دستورية لا تتنافي مع الثوابت من القرآن والسنة، وتتهاشي مع

_ 9 7 _

⁽١) تنبيه الأُمة وتنزيه الملّة، الشيخ محمد حسين النائيني، ص ٩٩.

المتغير لمتطلبات الحاضر و(استشراف المستقبل)، ويرى الشهيد الصدر ثنيَّ ان الدولة الإسلامية (لا تنبع من اعتناق الاشخاص الحاكمين للإسلام، وإنها تنشأ من اعتناق نفس الدولة كجهاز حكم للإسلام، ومعنى اعتناق الدولة للإسلام ارتكازها على القاعدة الإسلامية، واستمدادها من الإسلام تشريعها ونظرتها للحياة والمجتمع)(۱).

ومن هذا الفهم نرى ان (الدين عندنا مجموعة عقائد وقوانين ومقررات جاءت من قبل الله تعالى لتنظيم حياة الإنسان الدنيوية، وهدايته نحو كماله المطلوب وسعادته الابدية)(٢).

وهذا ما اثبته الامام على على على معرض رده على الخوارج، عندما سمع قولهم (لا حكم الآلله) قال: (كلمة حق يراد بها باطل، فنعم لا حكم الآلله، ولكن هؤلاء يقولون لا إمرة الآلله: وانه لابد للناس من أمير بر أو فاجر، يعمل في امرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفيء ويقاتل به العدو، وتأمن به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوى حتى يستريح بر ويستراح من فاجر) ".

وهذه الكلمة تعنى قيام الدولة في عالم الإسلام الاول بعد دولة رسول الله الله الله الله الله الله الله

ومن خلال تظافر النصوص القرآنية واستعراضها وهي تصور حياة الانبياء على واستخلافهم على الارض من اجل اعهارها، يرى الشهيد الصدر ثنيَّ ، (بان الناس كانوا أُمة واحدة في مرحلة تسودها الفطرة، وتوحد بينها تصورات بدائية للحياة، وهموم محدودة، وحاجات بسيطة ثم نمت....)(٥).

من خلال هذه التطلعات وتنوع الرؤى، والقوى الجسدية، اصبحت الحياة الاجتهاعية بحاجة الى قوانين تضمن الحق وتجسد العدالة، وتدحض الباطل، وتضمن حقوق الناس في اطار سليم؛ لذلك اضحت الدولة ضرورة اجتهاعية تؤسس وفق رؤى إسلامية كدولة الانبياء على مثل دولة النبي محمد في بناء الدولة الإسلامية، لوضع الحكم الإسلامي على قاعدة امنية مستقرة وهي قاعدة الشرعية والمشروعية ببعدها العمودي الالهي، وبعدها

⁽١) وقائع المؤتمر العلمي السنوي الاول، محمد باقر الصدر، المؤسس والمجدد، ص ١٧٧.

⁽٢) الديمقراطية وجهات نظر إسلامية، هاشم مرتضي، ص ٣٥.

⁽٣) نهج البلاغة، خطب الامام على عَلَيْكَالِم، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، ١/ ٩١.

⁽٤) الجماعة والمجتمع والدولة، رضوان السيد، ص ٢٨- ٢٩.

⁽٥) الإسلام الحياة، محمد باقر الصدر، ص ١٣-١٤

الافقي البشري، فيرى الشهيد الصدر مُنتَ (بان المواهب والقابليات نمت من خلال المهارسة الاجتهاعية للحياة وبرزت الامكانات المتفاوتة، واتسعت افاق النظر، وتنوعت التطلعات، وتعقدت الحاجات، فنشأ الاختلاف وبدأ التناقض بين القوي والضعيف، واصبحت الحياة الاجتهاعية بحاجة الى موازين تحدد الحق وتجسِّد العدل، وتضمن استمرار وحدة الناس في اطار سليم، وتصب كل تلك القابليات والامكانات التي نمّتها التجربة الاجتهاعية في محور ايجابي يعود على الجميع بالخير والرخاء والاستقرار بدلاً عن ان يكون مصدراً للتناقض واساساً للصراع والاستغلال)(۱).

ومن الملاحظ ان اهم اركان نشأة الدولة هو الخليفة سواء أكانوا (انبياء أم ائمة معصومين أم مراجع دين)، وقد اوكل الله سبحانه وتعالى اليه هذه المهمة وقد جاء ذلك بقول الصدر (ولما كانت الجهاعة البشرية هي التي منحت - متمثلة في آدم - هذه الخلافة، فهي اذن مكلفة برعاية الكون، وتدبير امر الإنسان، والسير بالبشرية في الطريق المرسوم للخلافة الربانية، وهذا يعطي مفهوم الإسلام السياسي عن الخلافة، وهو ان الله سبحانه وتعالى اناب الجهاعة البشرية في الحكم، وقيادة الكون، واعهاره اجتهاعياً وطبيعياً، وعلى هذا الاساس تقوم نظرية حكم الناس لانفسهم، وشرعية ممارسة الجهاعة البشرية حكم نفسها بوصفها خليفة عن الله تعالى)(٢).

ويذهب الشهيد الصدر مُتَتَ الى ان فكرة الدولة من صنع الانبياء الله وذلك لما انهارت به المجتمعات المتعددة للأفراد في افراز المجتمع الفرعوني في كل عصر؛ لذلك لابد من حكومة تكون هي (المنهج الوحيد الذي يمكنه تفجير طاقات الإنسان في العالم الإسلامي، والارتفاع به الى مركزه الطبيعي على صعيد الحضارة الإنسانية، وانقاذه عما يعانيه من الوان التشتت والتبعية والضياع، وهذا متأت من قدرتها الهائلة التي تميزت بها على أي تجربة اجتماعية اخرى)(٣).

وان هذه الدولة التي اعتمدها الانبياء على قائمة على قاعدة التوحيد الذي هو جوهر قيام الدولة الصالحة والتي بدورها تكون مرتكزة على (الشرعية والمشروعية)، فالشرعية

⁽١) الإسلام الحياة، محمد باقر الصدر، ص ٢٤-٢٥.

⁽٢) المصدر نفسه، ص ١٣ - ١٤.

⁽٣) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(تعني ان الدولة - القائمة على توافق ما جاء به القرآن الكريم عن طريق النبي المنزل من قبل الخالق عز وجل، اما المشر وعية فهي التبرير العقلاني لم ارسة السلطة والطاعة)(١٠).

ويؤكد الشهيد الصدر ثنيَّ على شرعية الدولة ومشر وعيتها من خلال (تولي عدد كبير من الانبياء على الاشراف المباشر على الدولة كداود وسليان وغيرهما، وقد قضى بعض الانبياء كل حياته وهو يسعى في هذا السبيل، كما في حالة موسى التاريخ واستطاع خاتم الانبياء الله ان يتوج جهود سلفه الطاهر بإقامة أنظف وأطهر دولة في التاريخ شكلت بحق منعطفاً عظياً في تاريخ الإنسان، وجسّدت مبادئ الدولة الصالحة تجسيداً كاملاً ورائعاً)(٢).

من هنا نصل الى ان الدولة ضرورة حضارية حدوثاً وبقاءً في فكر الشهيد الصدر لأنها: (مركب حضاري قادر على تحريك الأُمة وتعبئة كل قواعدها وطاقاتها للمعركة ضد التخلف، وهذا المركب الحضاري يدخل في الحساب مشاعر الأُمة ونفسيتها وتاريخها وتعقيداتها المختلفة)(").

المطلب الخامس: وظائف ومهام الدولة الإسلامية

ينبغي للدولة الإسلامية ان تقوم بمهام ووظائف عديدة ومن اهمها:

اولاً: تحقيق الامن المجتمعي والاقتصادي؛ لضمان الأمان والاستقرار والكرامة لإنسان الدولة، وفي هذا الصدد يقول الشهيد الصدر مُنتَتُ : (على الدولة من خلال ممارستها لتطبيق العناصر الثابتة والمتحركة ان تحقق:

- ١) ضهاناً اجتهاعياً يكفل حدّاً ادنى من الرفاه لجميع المجتمع.
- ٢) توازناً اجتهاعياً في المعيشة بالتقريب بين مستويات المعيشة وفي الدخل بالمنع من الاحتكار وتركيز الاموال.
 - ٣) استثهاراً بأعلى درجة ممكنة للقطاع العام، مع وضع سياسة عامة للتنمية الاقتصادية.
- عملاً مستمراً في تقريب اثمان السلع واشكال العمل نحو قيمتها التبادلية الحقيقية وذلك بمقاومة الاحتكار في كل ميادين الحياة الاقتصادية)(1).

⁽١) الدولة في فكر الامام محمد باقر الصدر، د. جاسم محمد عبد الكريم، ص ١٣٦.

⁽٢) الإسلام يقود الحياة، ص ٢٣ – ٢٤.

⁽٣) اقتصادنا، محمد باقر الصدر، المقدمة (و-ز).

⁽٤) الإسلام يقود الحياة، محمد باقر الصدر، ص ١١٧.

ثانياً: ضهان الكرامة الإنسانية وحقها في التعبير عن رأي الإنسان السياسي، وانتهائه العقدي وتحقيق حق المواطنة للإنسان، ولا ينبغي قسره وارهابه، اذ يشير الشهيد الصدر ثنيَّ : (ان الأُمة هي صاحبة الحق في الرعاية وحمل الامانة، وافرادها متساوون في هذا الحق امام القانون، ولكل منهم التعبير - من خلال ممارسة هذا الحق - عن آرائه وافكاره، وممارسة العمل السياسي بمختلف اشكاله، كها ان لهم جميعاً ممارسة شعائرهم الدينية والمذهبية، وتتعهد الدولة بتوفير ذلك لغير المسلمين من مواطنيها الذين يؤمنون بالانتهاء السياسي اليها والى إطارها العقائدي ولو كانوا ينتسبون دينياً الى اديان اخرى)(۱).

ثالثاً: ان تحقيق المهام المناطة بالدولة الإسلامية تمثل الغايات الشرعية الكبرى للدولة الإسلامية، وقد صرح ان تلك المبادئ التشريعية في الفقه الإسلامي المتعلقة بالولاية والخلافة العامة للامة، وفكر اهل الحل والعقد تعمل جميعها لتحقيق تلك الغايات الشرعية عبر مجالات كثيرة منها العمل على (تثقيف المواطنين على الإسلام تثقيفاً واعياً وبناء الشخصية العقائدية لتكون القاعدة الفكرية الراسخة التي تمكن الأُمة من مواصلة حمايتها)(٢).

ومن المهام الاساسية للدولة:

١) بيان احكام الشرعية الإسلامية للأُمة والتعريف بها انطلاقاً من قوله تعالى ﴿فَلُولَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ﴾ (٢)، ويقع على عاتق علماء الأُمة بيان وشرح تلك الاحكام التي تلقوها من النبي محمد على ومن امير المؤمنين على وابنائه المعصومين الله فعلماء الأُمة يجسدون (الولاية العامة أو النيابة العامة عن المعصوم) وهذه الولاية أو النيابة تنحصر مهمتها في توضيح المبادئ من خلال اجتهاد المجتهد المستقاة من النصوص الإسلامية (١).

٢) تطبيق الاحكام الشرعية استناداً على قاعدة ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ
 لهُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ (٥)، وقد اكد الشهيد الصدر ثنيَّ على وجوب اقامة احكام الله في

⁽١) المصدر نفسه، ص ٢٢.

⁽٢) دراسات في فكر الشهيد الصدر، ص ٢٥٨.

⁽٣) سورة التوبة: الآية: ١٢٢.

⁽٤) علم الاجتماع في ضوء المنهج الإسلامي، د. محمد البستاني، ص ١٨٧.

⁽٥) سورة المائدة، الآية: ٤٤.

مختلف شؤون الحياة، ويجب على القائمين بجهاز الحكم تنفيذ ذلك فقال ان (تطبيق روح الإسلام بإقامة مبادئ الضهان الاجتهاعي والتوازن الاجتهاعي، والقضاء على الفوارق بين الطبقات، واعادة توزيع الثروة بالاساليب المشروعة وبالطريقة التي تحقق هذه المبادئ الإسلامية)(۱).

- ٣) تثقيف المواطنين على تعاليم الإسلام تثقيفاً واعياً، من اجل بناء الشخصية العقائدية المقعّدة على قاعدة فكرية ومعرفية تمكن الأُمة من الدفاع عن دينها وعقيدتها (٢)؛ لكي تنطلق بالدعوة الى الإسلام ونشر مبادئه، تطبيقاً لشعار ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمة يَدْعُونَ إِلَى الْحَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿ ٢)، وان إلى الْحَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿ ٢)، وان حياة الشهيد الصدر تُنتَ الحافلة بالعلم والعطاء اذ كان يحث طلابه ومريديه ووكلائه على الاضطلاع بمسؤولياتهم في نشر مبادئ الإسلام ورفع رايته بين الناس في كل المحافل.
- ٤) ومن وظيفة الدولة كذلك هو ان يأخذ القضاء دوره في فض الخصومات بين افراد الرعية من جانب، وبين الراعي من جانب اخر، على ضوء الاحكام الشرعية والتعاليم الرسالية(١٠).
- ه) الدفاع عن الإسلام وعن حياض الدولة الإسلامية من أي اعتداء خارجي، أو فكري تضليلي، والوقوف بوجه كل الدعوات المناهضة للإسلام على مختلف الصعد الفكرية والايديولوجية، وفي الوقت نفسه تهدف الدولة الإسلامية الى حمل نور الإسلام ورسالته العظيمة الى العالم كله، والانفتاح على الخارج من ضمن أولوياتها الوظيفية، كذلك الوقوف الى جانب الحق والعدل في القضايا الدولية، كما أن من واجباتها مساعدة المستضعفين والمعذبين في الارض ومقاومة ومقارعة الاستكبار والطغيان خاصة في العالم الإسلامي^(٥).

⁽١) الإسلام يقود الحياة، ص ٢٢.

⁽٢) دراسات في فكر الشهيد الصدر، نعمة الله المولى، ص ٤٥٨.

⁽٣) سورة ال عمران، الآية: ١٠٤.

⁽٤) كتاب المنهاج للإمام محمد باقر الصدر، سمو الذات وخلود العطاء، ص ٣٢.

⁽٥) دراسات في فكر الشهيد الصدر، ص ٥٥٤، نقلاً عن المدرسة القرآنية.

......الدولة ضرورة حدوثا وبقاء في فكر الامام الشهيد الصدر

كها ويقع على عاتق الدولة الإسلامية وضع التفصيلات القانونية التي تطبق بها
 احكام الشريعة على ضوء مستجدات الظروف، وتغير الوقائع (١).

هذا وان الشهيد الصدر تُنتَّ وتنظيره الفكري لمنطقة الفراغ يستطيع ان يستفيد ما توصلت اليه تجارب الاخرين، من تطور انظمتهم الادارية والحكومية، وغيرها، ويستطيع من خلال اجتهاده كولي امر ان يكيِّف ذلك وفق متطلبات ما تقتضيه المصلحة الإسلامية العليا، من اجل البلوغ بأهدافها لما تقتضيه متطلبات الواقع واستشراف المستقبل.

هذه بعض معالم ووظائف الدولة الإسلامية بشكل مجمل ومقتضب دون الغوص في التفاصيل.

99

⁽۱) كتاب المنهاج، ص ۳۲۰

نتائج البحث

توصلت الدراسة الى نتائج عديدة نذكر بعضها بإيجاز:

- ان الدولة ضرورة حدوثاً وبقاء؛ من اجل ادامة عجلة الحياة ومتطلباتها، وهذه الضرورة يقرها العقل ويسندها الشرع وتفرضها الظروف الموضوعية والعوامل الضاغطة.
- ٢) ان الدولة الإسلامية لها سبق في التأسيس والتكوين، ولها اصولها وقواعدها المستمدة من القرآن والسُنة، وعليه فهي ترفض كل اشكال الدول الايديولوجية كالليبرالية، والشيوعية، والقومية، وغيرها، وفي الوقت نفسه ترفض كل الدول غير الايديولوجية كالدول الاستعارية، والاستبدادية، والعلمانية، وغيرها؛ لان الدولة الإسلامية لها نظريتها الخاصة، وتجربتها الناجعة التي تحققت في زمن رسول الله على وايام الامام على الشرائط في زمن الغيبة، وتستمد منها مشروعيتها الدينية على يد الفقهاء العدول الجامعي للشرائط في زمن الغيبة، بغض النظر عن شكل الدولة وتمظهرها.
- ٣) ان الدولة الإسلامية تقوم على قاعدة التوحيد، ولها فلسفتها الخاصة المرتبطة بالكون والحياة، وان العقيدة الإسلامية تشكل قاعدتها الفكرية، وان الدولة التي لا تقوم على الإسلام ومبادئه وتشريعاته لا تعد دولة إسلامية، حتى لو كان حاكمها مسلماً.
- ٤) ان مسؤولية ادارة شؤون الدولة تقع بالاساس على عاتق العلماء واهل الحل والعقد في المجتمع من ذوي الاختصاص والخبرة في مختلف الشؤون والتخصصات سواء ما تعلق بجانب الفقه التشريعي، أم القضائي، أم القانوني، أم السياسي، أم الاقتصادي، أم العسكري، وغيره.
- ه) يقع على عاتق الدولة الإسلامية حماية رعاياها بتوفير الامن الغذائي والاقتصادي والصحي والخدمي والتعليمي وغيره، كما يجب على رعاياها حماية حياضها من الغزو الاجنبي أو الاعتداء الخارجي وتطبيق قوانينها، كما يجب على الدولة من خلال مؤسساتها رصد وصد كل الشبهات المضللة، سواء أكانت فكرية أم سلوكية منحرفة.
- ٦) تمتاز الدولة الإسلامية بحركيتها، فهي ليست قالباً جامداً، لما تتمتع به من حركية الاجتهاد والافادة من منطقة الفراغ التي يستطيع ولي الامر من خلالها ايجاد التشريعات الثانوية التي تنسجم مع واقع ومتطلبات الحياة، مع المحافظة على ثوابت الإسلام ومسايرة المتغيرات التي تنسجم مع روح ومقاصد الشريعة.

قائمة المصادر

- ١) الإسلام يقود الحياة، محمد باقر الصدر، رابطة اهل البيت العالمية، لندن.
- ٢) الإسلام يقود الحياة، محمد باقر الصدر، مجمع الثقلين العلمي، كتاب الثقلين، بغداد، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.
- ٣) الإسلام يقود الحياة، محمد باقر الصدر، مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٤.
- ٤) افاق الفكر السياسي عند المحقق الكركي، محمد على حسين زادة، مؤسسة دائرة معارف الفقه السياسي والإسلامي، الطبعة الاولى، ١٤٢٦هـ.
- ه) اقتصادنا، دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية الماركسية والرأسهالية والإسلام في اسسها الفكرية وتفاصيلها، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٦٩م.
- ۲) انساب الاشراف، احمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري (ت: ۲۷۹هـ)، تحقيق: سهيل
 زكار، دار الفكر، بروت لبنان، الطبعة الاولى، ۱٤۱۷هـ ۱۹۹٦م.
- البناء الاجتهاعي والطبقية، د. احسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت لبنان، الطبعة الاولى، ١٩٨٥م.
- ۸) تاج العروس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، ابو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي
 ۸) تاج العروس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، ابو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي
 ۸) تاج العروس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، ابو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي
- ٩) التفكير بالدولة في مدرسة النجف، عبد الجبار الرفاعي، بحث منشور في مجلة مدارك،
 العدد ١٥-١٦، العراق، مؤسسة مدارك للابحاث والدراسات.
- 10) تنبية الأُمة وتنزيه الملة، الشيخ محمد حسين النائيني، ترجمة: عبد الحسين آل نجف، عبد الكريم آل نحف، مؤسسة احسن الحديث، قم، ١٤١٩هـ.
- ١١) الثقافة السياسية والإسلامية، هاشم ناصر الموسوي، مطبعة فاضل، قم- ايران، الطبعة الاولى، ١٣٨٤هـ.
- ١٢) جامع المقاصد في شرح القواعد، المحقق الكركي، تحقيق: مؤسسة آل البيت، قم، ١٩٨٨م.
- ۱۳) الجهاعة والمجتمع والدولة، رضوان السيد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ۲۰۰۷م.

- 1٤) الحكم في الإسلام، اشكالية العلاقة بين الدين والسياسة، د. حسن العاشور، العارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠١٨م.
- 10) دراسات إسلامية في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، حسين علي المنتظري، (١٩٢٢- ١٥٢) دراسات الإسلامية، قم- ايران، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
 - ١٦) دراسات إسلامية معاصرة (٢)، د. محمد شحرور، دمشق.
- ١٧) الدولة في فكر الامام محمد باقر الصدر، د. جاسم عبد الكريم، الشيخ زيني، النجف الاشرف، الطبعة الاولى، ١٤٢٩هـ.
- 1۸) الدولة واشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية، الدكتور سيدي محمد ولد ديب، كنوز المعرفة، عمان الاردن، الطبعة الاولى، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.
- 19) الديمقراطية، وجهات نظر إسلامية، هاشم مرتضى، الغدير للطباعة والنشر والتوزيع، منشورات الاجتهاد، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨م.
- ۲۰) رسالتنا، محمد باقر الصدر، مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر،
 العارف للمطبوعات، بيروت لبنان، الطبعة الاولى، ١٤٣٢هـ ٢٠١٢م.
- ٢١) سلاطين بن عثمان، بين قتال وفتنة الانكشارية، نزار قازان، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٢م.
- ۲۲) السلطة والفرد، برتداند رسل، تعريب: شاهر الحمود، دار الطليعة، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، ١٩٦١م.
- ٢٣) السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة البابي، القاهرة، ١٩٣٦هـ.
- ٢٤) الشيخ محمد حسين النائيني، دراسة في حياته العلمية والسياسية، عبد الكريم آل نجف، بحث منشور في مجلة المنهاج، العدد الخامس عشر سنة ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
 - ٢٥) الشيعة والدولة القومية في العراق، حسن العلوي، بيروت، ١٩٩٠م.
- ٢٦) ضد الاستبداد، الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة، توفيق السيف، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩م.
- ۲۷) علم الاجتماع السياسي، فيليب برو، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
 - ٢٨) علم الاجتماع في ضوء المنهج الإسلامي، د. محمود البستاني، نشر محدث، قم، ١٣٨٢هـ.

- ٢٩) عوائد الايام في بيان قواعد الاحكام، بحث ولاية الفقيه، الشيخ احمد النراقي، منظمة الاعلام الإسلامي، طهران، ١٩٩٠م.
- ٣٠) الفكر السياسي للسيد محمد باقر الصدر، مسعود عبد الحسين بور فرد، ترجمة كمال السيد، مطبعة شريعت، الطبعة الاولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- ٣١) فلسفتنا، محمد باقر الصدر، مؤسسة الصادق، طهران، مطبعة شريعت، الطبعة الاولى، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م، ص ٢٧.
- ٣٢) القانون الدولي العام، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، د. عبد الباقى نعمة عبد الله، دار الاضواء، بيروت، ١٩٩٠م.
 - ٣٣) قصة الحضارة، ول ديورانت، ترجمة: زكى نجيب محفوظ، دار الجبل، بيروت.
- ٣٤) الكافي، الشيخ الكليني، (ت: ٣٢٩هـ)، تحقيق: علي اكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الخامسة، ١٣٦٣ش.
 - ٣٥) كتاب الامير، ميكافللي، ترجمة اكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ٣٦) كتاب المنهاج، الامام الشهيد محمد باقر الصدر، سمو الذات وخلود العطاء، بحوث ومقالات باقلام علماء وباحثين منشورة في مجلة المنهاج، الغدير للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، بيروت، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- ٣٧) لبنة مقترحة لدستور الجمهورية الإسلامية في العراق، لجنة اعداد الدستور في مكتب المرجع الديني كاظم الحائري، قم، ١٤٢٢هـ.
- ٣٨) لسان العرب، ابو الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، تحقيق: د. يوسف البقاعي، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- ٣٩) مبادئ العلوم السياسية، د. يوسف عبيدان، جامعة قطر، كلية العلوم السياسية، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- ٤) المجتمع الإسلامي والغرب، هلملتون غب، وهارلد باون، ترجمة الدكتور احمد ايبش، دار الكتاب الوطني، ابو ظبي، الامارات.
- ١٤) محمد باقر الصدر- المؤسس والمجدد، وقائع المؤتمر السنوي الاول عن السيد الشهيد الصدر، نيسان ٢٠٠٧م، العارف للمطبوعات، الطبعة الاولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
 - ٤٢) المدرسة الإسلامية، محمد باقر الصدر، دار الكتاب الايراني، طهران، ١٩٨٤م.
 - ٤٣) المذهب السياسي في الإسلام، صدر الدين القبانجي، ايران، الطبعة السادسة، ١٤١٨ هـ.

- ٤٤) المعجم الفلسفي، جميل صليبا، مطبعة سليهان زادة، ايران، الطبعة الاولى، ١٣٨٥ هـ.
- ٥٤) المعجم الفلسفي، مراد وهبة، مطبعة او لاد احمد عبدة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧١م.
- ٤٦) مفهوم الدولة عند السيد محمد باقر الصدر، د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة المبين، العدد ١٠، ٢٠٠٧م.
- ٤٧) مفهوم الدولة، الدكتور عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت لبنان، الطبعة التاسعة، ٢٠١١م.
- ٤٨) منهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الإسلامي، عبد الجبار الرفاعي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
 - ٤٩) المورد، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة ٣٧، ٢٠٠٤م.
- ٥٠) موسوعة احاديث اهل البيت السيخ هادي النجفي، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الاولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
 - ٥١) موسوعة الاديان والعقائد (الشيوعية) www. Isampedia.
- ٥٢) موسوعة السياسة، د. عبد الوهاب الكيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
 - ۵۳) موسوعة ويكيبديا الحرة. www. wikipidia. com
 - ه) موقع www. Saaid. net
- ٥٥) نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، علي فياض، مركز الحضارة لتنمية الفكر السياسي الشيعي المعاصر، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م.
- ٥٧) الهجرة العالمية الى ايران في العصر الصفوي، اسبابها التاريخية، ونتائجها الثقافية والسياسية، جعفر المهاجر، دار الروضة، بيروت، ١٩٨٩م.
- 58) Al- Nahda Dictionary Ismail Mazhar. The Renaissance Bookshop. Cario